

ف. ريباكوڤ
ل. الكسندوفسكايا

مشكلات أفريقيا الاقتصادية

ترتيب
أمين الشريف

مشكلات افريقيا الاقتصادية

ل. الأستد قسكاي
في. ريبا كوت

مشكلات أفريقيا الاقتصادية

نقله
إلى العربية
أمين الشريف

محتويات الكتاب



الفصل الأول

آثار الاستعمار

صفحة

- | | |
|----|--|
| ١١ | ١ - الوضع الاقتصادي الاستعماري |
| ١٨ | ٢ - تبعية التجارة الخارجية |
| ٢٣ | ٣ - السيطرة الأجنبية على الاقتصاد |
| ٣٢ | ٤ - الاقتصاد الطبيعي والسوق المحلي الضيق |

الفصل الثاني

مهام التنمية الاقتصادية ووسائلها

- | | |
|-----|---------------------------------------|
| ٤٩ | ١ - تنمية الزراعة وتنويعها |
| ٦٥ | ٢ - المهام الأساسية للتصنيع |
| ٨٧ | ٣ - القطاع العام والتخطيط الاقتصادي |
| ٩٧ | ٤ - التمويل والمعونة الأجنبية |
| ١١٤ | ٥ - الوحدة من أجل الاستقلال الاقتصادي |

الفصل الأول

آثار الاستعمار

آثار الاستعمار

تواجه اليوم الدول الافريقية المستقلة حديثا مشكلات جديدة معقدة يتطلب حلها تعزيز الاستقلال السياسى ، وازالة كل أثر من آثار الحكم الأجنبى ، وذلك عن طريق التنمية الاقتصادية والثقافية .

وتتجلى آثار الاستعمار فى ميدان الاقتصاد بصفة خاصة ، كما يصعب القضاء على هذه الآثار ، ذلك بأن اقتصاد معظم الدول الافريقية لا يزال تابعا لاقتصاد الدول الاستعمارية واحتكاراتها ، ومن شأن هذه التبعية الاقتصادية أن تؤثر فى سيادة الدول الافريقية وحريتها السياسية . ولذلك فليس من الغريب أن تتخذ حركة التحرير الوطنى فى

افريقيا اتجاها جديدا ، وتتحول الى الميدان الاقتصادى ،
وأن تستقل الثورة الافريقية الى مرحلة جديدة هى مرحلة
الاسراع فى التنمية الاقتصادية ، والكفاح فى سبيل
الاستقلال الاقتصادى . وازاء هذه الظروف الجديدة أصبح
نزاما على الدول الافريقية أن تجاهد جهادا كبيرا فى سبيل
استقلالها الاقتصادى ، كما جاهدت فى سبيل استقلالها
السياسى . ذلك بأن الحكم الأجنبى الذى ساد فى هذه
البلاد أمدا طويلا ساعد على تأخرها فى الميدان الاقتصادى
حتى اتسعت مسافة التخلف بينها وبين الدول الكبرى فى
ذلك الميدان .

ومن المسلم به أن نصيب الفرد من الدخل القومى يدلنا
بوجه عام على مستوى التنمية الاقتصادية . والمشهد فى
افريقيا (ما عدا جمهورية جنوب افريقيا) أن دخل الفرد فى
السنة يبلغ ٩٠ دولارا أو ما يعادل ٧٧ ٪ فقط من نصيب
الفرد فى الدول الصناعية المتقدمة . وتتجلى الآثار السيئة
لانخفاض الدخل بافريقيا فى فقر السكان ، وسوء التغذية ،

، وقلة المساكن والمدارس والمستشفيات ، وانتشار الأمراض .
ومن النتائج المباشرة لانخفاض الدخل نقص الموظفين
الوطنيين الأكفاء ، وقلة الامكانيات المتاحة لتكوين رؤوس
الأموال اللازمة للاستثمارات الجديدة ، وتأخر وسائل
النقل وصناعة توليد القوة الكهربائية ، وتأخر الصناعة بوجه
عام ، وانتشار العمل اليدوى غير المنتج انتشارا واسعا
النطاق .

ولا ريب أن أكبر مهمة اقتصادية تواجه الشعوب
الافريقية السائرة فى طريق التنمية المستقلة هى القضاء على
آثار هذا التخلف ، والوصول الى مستوى الدول المتقدمة
خلال فترة وجيزة من الزمن .

ومن المعروف أن الكفاح فى سبيل التقدم الاقتصادى
يتطلب قبل كل شئ ازالة الأسباب والأوضاع التى جعلت
من افريقيا منطقة اقتصادية متأخرة . على أن قيام الدول
الافريقية المستقلة لم يكن سوى خطوة أولى فى هذا
السير ، اذ أن اقتصاد كثير من الدول الافريقية - على
الرغم من استقلالها السياسى - ظل يرسف فى أغلال

الاقتصاد الاستعماري . وآية ذلك أن الدول الاستعمارية
قيدت معظم الدول الأفريقية بعلاقات وروابط اقتصادية
تجعلها في وضع اقتصادي غير متكافئ ، وتربطها بمجلة
الدول الاستعمارية ، حتى بعد تحررها السياسي .

لقد جلا الاستعمار عن افريقيا سياسيا ولكنه ظل محتفظا
بمركزه الاقتصادي . فضلا عن ذلك راح يبحث عن وسائل
جديدة ، ويمعن في استخدام الوسائل القديمة لاستغلال
الدول الأفريقية ونهب ثروتها الاقتصادية .

١- الوضع الاقتصادي الاستعماري

تجاهل الاستعمار الاحتياجات الوطنية للدول الأفريقية
كما ربط الانتاج بالمصالح الاقتصادية للدول الاستعمارية ،
وجعل من الدول الأفريقية مصدرا للمواد الخام ، وسوقا
لتصريف السلع الصناعية التي تنتجها الدول صاحبة
المستعمرات ، كما هو الحال في كثير من الدول المغلوبة
على أمرها .

وفيما يلي بيان بعض الوسائل التي لجأ اليها الاستعمار
لادخال افريقيا في دائرة النظام الرأسمالي :

١ - شجع الاستعمار اقبال الأفريقيين على السلع الاستهلاكية الجديدة ، وعمدت السلطات الاستعمارية الى عرقلة نمو الانتاج الوطنى فى الوقت الذى غمرت فيه القارة بالسلع المستوردة . ومارس هذه التجارة التجار الأجانب الذين جنوا أرباحا طائلة من شراء المنتجات الافريقية ، وبيع السلع الصناعية الأوروبية ، فلا عجب اذا تركز رأس المال الأجنبى فى دائرة التبادل أى التجارة والبنوك والتأمين والشحن البحرى . وفى البلاد التى لم تنهأ فيها أسباب التبادل التجارى عمدت السلطات الاستعمارية الى وسائل القهر والاكراه (كالضرائب) لنهب الأهالى فأرغمتهم على زراعة الحاصلات المعدة للتصدير حتى يتسنى لهم سداد الضرائب المفروضة عليهم .

٢ - تولت الشركات الأجنبية استخراج المعادن المعدة للتصدير ، واستخدمت رؤوس الأموال الأجنبية فى استغلال المناجم الغنية فقط ، وجنت أرباحا طائلة بفضل رخص الأجور . وان نحاس كاتنجا وزامبيا ، وذهب جنوب افريقيا ، ليحكىان لنا طرفا من قصة هذا الاستغلال . وما ان وضعت الحرب العالمية أوزارها حتى نشطت أعمال التعدين ،

وبزجت صناعات جديدة في مختلف البلاد ، فظهرت صناعة استخراج البترول في نيجيريا وليبيا والجزائر ، واليورانيوم في الكونغو ، واليوكسيد في غينيا والكاميرون ، والمنجنيز والحديد الخام في جابون الخ .

٣ - أنتجت مزارع المستوطنين البيض معظم نباتات السيسال ، وعود القرح (البيرثروم) وقدر لا يستهان به من البن والموز والموايح والزيتون وزيت النخيل ، وقامت هذه المزارع بدور هام في اقتصاد عدد من البلاد (كينيا وروديسيا الجنوبية ، وتنجانيقا والصومال وتونس والجزائر الخ) .

ونجم عن ذلك أن أصبحت افريقيا مصدرا عالميا هاما للمواد الخام ، حتى أنها اليوم تبد الأسواق العالمية بمقدار ٩٦ ٪ من الماس ، ٦٩ ٪ من الكوبالت ، ٦٣ ٪ من الذهب ، ٣٤ ٪ من الكروم ، ٣٢ ٪ من النحاس ، ٦٦ ٪ من الكاكاو و ٦٥ ٪ من زيت النخيل ، ٩٥ ٪ من الفول السوداني ، ٢٤ ٪ من القطن ، ٢٥ ٪ من البن وذلك بالإضافة الى عدد كبير من المواد الأولية الأخرى سواء آكانت مغذية أم

باتية . وعلى العموم فلقد أهم منتجات افريقيا هي المواد
الأولية الزراعية التي تؤلف ٦٧ ٪ من قيمة صادراتها .

هذا ودور افريقيا كمصدر عالمي للمواد الخام لا يتناسب
اطلاقا مع دورها في الانتاج الصناعى العالمى ، اذ لا يتجاوز
٤ ٪ ولذلك تضطر افريقيا الى استيراد مختلف السلع
انصاعية لسد حاجاتها ، ولا سيما من بريطانيا وفرنسا
والولايات المتحدة ، وألمانيا الغربية ، وبلجيكا وإيطاليا
واليابان . وبذلك أصبحت افريقيا سوقا هاما لتصريف
منتجات هذه الدول ، ويأتى دور افريقيا في تجارة الصادرات
البريطانية بعد أوروبا وأمريكا فقط . وفى سنة ١٩٦٣ اشترت
كلى الدول الأفريقية (باستثناء جنوب افريقيا) من بريطانيا
ما يعادل ما اشترته أمريكا . وكذلك الدول الافريقية لاتزال
سوقا ثابتا للصادرات الفرنسية اذ بلغ نصيبها من صادرات
فرنسا ما يقرب من ٢٠ ٪ فى سنة ١٩٦٣ مع ارتفاع هذا الرقم
بالنسبة لبعض السلع كالأحذية (٩٠ ٪) والمنتجات الكيماوية
(من ٥٠ ٪ الى ٨٠ ٪) والمنسوجات (٧٥ ٪) الخ .

وقد طبع الاستعمار الأوضاع الاقتصادية فى افريقيا

بطابع التخصص في إنتاج المواد الخام ، بقصد تصديرها
للأسواق الخارجية .

ولا يخفى أن الزراعة في أفريقيا هي الصناعة الأساسية
والرئيسية إذ يعمل فيها ما بين ٧٠٪ ، ٨٠٪ من السكان .
ومع ذلك فإن معدل نموها في عهد الاستعمار كان ضئيلا
ويؤخذ من تقديرات منظمة الأغذية والزراعة أن جملة
الإنتاج الزراعي بالنسبة للفرد سنة ١٩٦٠ لم تزد إلا بمقدار
٢٪ فقط عما كانت عليه في سنة ١٩٣٧ وإن كانت هذه
الزيادة الطفيفة لم تتحقق إلا عن طريق المحاصيل الصناعية
إذ أن إنتاج المحاصيل الغذائية وصل إلى ٩٦٪ فقط من
إنتاجها قبل الحرب . ومنذ سنة ١٩٦٠ ظل معدل النمو يتجه
إلى الزيادة ولا سيما المحاصيل الصناعية .

هذا والصناعة في أفريقيا متخلفة إذ يبلغ الإنتاج الصناعي
بالنسبة للفرد الواحد ٤٪ بالقياس إلى أوروبا وأمريكا .
وتبلغ القيمة الإجمالية للإنتاج الصناعي السنوي في جميع
الدول الأفريقية (ما عدا جنوب أفريقيا) زهاء ٣٠٠٠ مليون
من الدولارات ، وهذه القيمة أقل من قيمة الإنتاج الصناعي

في السويد وحدها . وتؤلف الصناعة — في المتوسط — ١٤ ٪ فقط من الدخل القومي في البلاد الأفريقية .

ونسبة الصناعة الاستخراجية مرتفعة في أفريقيا فهي تبلغ ٣٣ ٪ على حين أنها تبلغ ١٠ ٪ فقط في البلاد المتقدمة . وتستخرج افريقيا ما يقرب من ١٢ ٪ من جميع المعادن في العالم الرأسمالي . وتبلغ الصناعة الاستخراجية ذروة نموها في جنوب افريقيا (٤٠ ٪ تقريبا من اجمالي انتاج المعادن في افريقيا) وزامبيا وروديسيا الجنوبية والكونغو (ليوبولدفيل) . وفي السنوات القلائل الماضية تضاعف استخراج المعادن أيضا في عدد من الدول الأخرى : البترول في نيجيريا وليبيا والجزائر ، والمنجنيز في جابون ، والحديد الخام في ليبيريا وسيراليون ، والبوكسيت في غينيا .

أما صناعة تجهيز المواد الخام في قارة أفريقيا فهي لا تزال متخلفة كما يختلف توزيعها من بلد الى آخر ، اذ تبلغ نسبة ما تنتجه جنوب افريقيا ما يقرب من ٤٠ ٪ من الانتاج الاجمالي لهذه الصناعة . وفي بعض البلاد الخاضعة لحكم الاستعمار حدث بعض التطور في تصنيع المواد الخام تصنيعا

أوليا فقط تمهيدا لتصديرها ، ومن ذلك تنقية الخامات وقطع الأخشاب ، وتقشير الفول السوداني ، وحلج القطن . وانك لتجد - حتى في الوقت الحاضر - شطرا كبيرا من صناعة التجهيز والاعداد يقوم في عدد من البلاد على اعداد المواد الخام للتصدير - مثال ذلك أن نصف عمال الصناعة في غانا يعملون في صناعة الأخشاب . وهناك احتمالات كبيرة لنمو صناعة التجهيز والاعداد في عدة بلاد افريقية أخرى ، إذ أن معظم الصادرات لم يتم تجهيزها حتى الآن .

وقد شاهدنا في السنوات القلائل الماضية ارتفاعا ملحوظا في صناعات النسيج والأغذية وفي انتاج مواد البناء كذلك . أما الصناعات الثقيلة فلا توجد الا في بلاد قليلة وبخاصة في شمال القارة وجنوبها . وتوجد صناعة ناهضة لصهر النحاس في أواسط افريقيا (زامبيا والكونغو) ويتم انتاج الالومنيوم على الساحل الغربى من الكاميرون . وتدل الاحصاءات على أن أكثر من ٥٠٪ من السلع المصنوعة يتم انتاجها في المصانع اليدوية الصغيرة .

وقد حال تأخر الصناعة دون قيام صلات اقتصادية وثيقة

بين مناطق الريف ومناطق المدن . وأصبحت المدن الافريقية بمثابة مراكز لتموين المدن الصناعية في غرب أوروبا بالمواد الخام وشحن هذه المواد اليها ، بل ان السكك الحديدية أنشئت لهذا الغرض بالذات . وهذا هو السبب في أن الطابع الغالب على معظم البلاد الافريقية اليوم هو عدم وجود روابط وثيقة العرى بين مناطقها المختلفة ، مما أدى الى ضعف التجارة الداخلية .

٢- تبعية التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية شأن كبير في اقتصاد البلاد الافريقية ، لأن هذه البلاد تصدر قدرا كبيرا من انتاجها المحلي وتبيعه في الأسواق العالمية في حين أنها تستورد معظم السلع الصناعية من الخارج . وتبلغ نسبة الصادرات ٢٣٪ والواردات ٣٠٪ من اجمالي الناتج القومي وهي نسبة أعلى منها في البلاد الأخرى . وتبلغ هذه النسبة ١٨٪ ، ٢٢٪ على التوالي في بريطانيا - وهي أكبر « تاجر » في العالم - و ٧٪ ، ٥٪ في الهند . ومن ذلك يتضح أن البلاد الافريقية أكثر اعتمادا من غيرها على الأسواق الخارجية . وفضلا عن

ذلك فإن هذه الأرقام لا توضح الطابع الاستعماري لاعتبار افريقيا على الأسواق الخارجية ولكن هذا الطابع يتضح اذا عرفنا أن العلاقات التجارية التي تقوم بين نيجيريا والسنغال أو بين غيرهما من البلاد الافريقية تختلف اختلافا أساسيا عن العلاقات التي تربط هذه البلاد ببريطانيا أو اليابان .

ومن المشاهد أن الدول المتقدمة تصدر السلع المصنوعة وتستورد المواد الخام ، وذلك على عكس الحال في افريقيا .

وانك لتجد أن معظم البلاد الافريقية تصدر سلعة أو سلعتين في الغالب الأعم . ومن أمثلة ذلك أن البن يؤلف ٦٠٪ من صادرات ساحل العاج ، والكافور ٦٠٪ من صادرات غانا ، وتتألف صادرات نيجيريا والسنغال كلها تقريبا من الفول السوداني وزيت الفول السوداني ويؤلف البن ٥٦٪ من صادرات الحبشة والقطن ٥٤٪ من صادرات السودان ، والنحاس ٨٠٪ من صادرات زامبيا .

وترتب على قلة عدد السلع التصديرية أن أصبح اقتصاد معظم الدول الافريقية يعتمد في جوهره على القيمة السوقية للسلع التصديرية الأساسية ولذلك نجد أن حالة سوق البن

هى التى تحدد فى الواقع الحالة الاقتصادية فى الحبشة وكذلك حالة سوق القطن هى التى تؤثر كذلك فى اقتصاد الجمهورية العربية المتحدة والسودان وأوغندا ، وحالة سوق الكاكاو هى التى تؤثر فى اقتصاد غانا . ومن الواضح أن التنمية ذات الجانب الواحد التى تقوم على انتاج محصول أو محصولين تدل على أن الانتاج فى ظل الحكم الاستعمارى لا يمت بأية صلة للمصالح القومية فى البلاد الافريقية :

والواقع أن التخصص الضيق فى الانتاج الزراعى عاد بالفائدة على الأجانب ، اذ كلما ازداد تخصص التجارة فى المواد الخام واتسع نطاقها ازدادت أرباح التجار الانجليز والفرنسيين وغيرهم من التجار الأجانب . وبعبارة أخرى ان رأس المال الأجنبى يفضل الانتاج الكبير لمحصول واحد ، وبذلك يحول الزراعة الافريقية الى نظام المحصول الواحد .

لقد كان التخصص فى انتاج محصول واحد أو محصولين للتصدير هو آفة الاقتصاد فى البلاد الافريقية ، اذ حال هذا التخصص دون تطور السلع الأخرى ومنها الأغذية

سما أدى الى تفاقم مشكلة الطعام تبعا لزيادة السكان ،
ودفع الدول الافريقية الى تعويض هذا النقص عن طريق
الاستيراد . وترتب على طول عهد الاستعمار أن أصبحت
الدول الافريقية تعتمد على سوق معينة في تصريف صادراتها
من المواد الأولية وعلى دولة استعمارية واحدة في وارداتها .

لقد قطعت افريقيا شوطا كبيرا في سبيل التخلص من
هذه التبعية ولكنها أخفقت تماما في استئصال شأقتها ففي
سنة ١٩٦٣ اشترت دول أفريقيا الغربية والمدارية الداخلة في
منطقة الفرنك ٦٣٪ من وارداتها من فرنسا ، وتراوحت نسبة
هذه الواردات ما بين ٣٣٪ فيما يتعلق بتوجو ، ٧٢٪
فيما يتعلق بموريتانيا . ومن الناحية الأخرى فان فرنسا
حصلت على ٥٦٪ من صادرات هذه البلاد التي تراوحت
بين ١٠٪ من مالي و ٨٠٪ من داهومي ، وبلغت نسبة تجارة
فرنسا الخارجية مع دول المغرب ٥٠٪ وتتجلى هذه الصورة
نفسها في دول أفريقيا التي كانت تابعة لبريطانيا من قبل
حيث لا يزال الحكام السابقون يسيطرون على تجارتها
الخارجية .

وتقوم تجارة افريقيا الخارجية على التبادل غير المتكافئ .

ولذلك تضطر البلاد الأفريقية كلما مر الزمن الى زيادة كمية المواد الخام لشراء قدر مماثل من السلع الصناعية الأجنبية ثم ان انخفاض أسعار المواد الخام الافريقية لا يقابله أبدا انخفاض فى أسعار السلع الصناعية المستوردة بل ان العكس هو الذى يحدث تماما أى ارتفاع أسعار هذه السلع بصورة مطردة . وهذا يرجع الى أن الصناعة مركزة فى أيدي الاحتكارات الأجنبية التى تسيطر سيطرة تامة على إنتاج السلع الصناعية وتصديرها وتأبى تخفيض أسعارها .

وتوضح الأرقام التالية مدى هذا التفاوت فى التبادل التجارى لصالح البلاد المتقدمة : ففي خلال السنوات العشر من سنة ١٩٥٠ الى ١٩٦٠ ارتفع الرقم القياسى لأسعار السلع الصناعية فى الأسواق العالمية من ١٠٠ الى ١٢٤ أى بنسبة ٢٤٪ فى حين انخفض سعر البن والكافى والفول السودانى بمقدار ٣٠٪ . ولا ريب أن انخفاض أسعار الصادرات الافريقية على الرغم من زيادة حجمها باستمرار يقلل من دخل البلاد الى مدى بعيد . ومنذ سنة ١٩٥٧ ظلت افريقيا تخسر نحو ٢٪ فى المتوسط من دخلها السنوى من الصادرات حتى بلغت خسارتها الآن ٢٠٠٠ مليون من الدولارات .

وترتب على ذلك أن أصبح تصدير افريقيا للمواد الخام اللازمة للصناعات الاستعمارية كما أصبح التبادل التجارى غير المتكافئ سببا فى تأخرها الاقتصادى وفى اتساع الهوة بينها وبين الدول المتقدمة وهو سبب لايزال قائما حتى اليوم، ويعمل الاستعماريون جاهدين على بقاءه فى المستقبل .

٣- السيطرة الأجنبية على الاقتصاد

مما يضاعف من خطورة مركز افريقيا فى السوق العالمى — وهو مركز محفوف بالخطر بسبب التخصص فى المواد الخام — أن الاحتكارات الأجنبية تسيطر على تجارة المواد الخام وعلى جزء كبير من الانتاج . وآية ذلك أن الشركات الأجنبية لا تزال تمول الصناعة التعدينية وتديرها ، وهى الصناعة التى كان الاستعمار أول من أسسها فى افريقيا . والاستثناء الوحيد لهذه القاعدة هو الجمهورية العربية المتحدة التى اشترت الممتلكات الأجنبية . وفى الصناعة الاستخراجية لا تزال المناصب الادارية والفنية فى أيدي الأجانب ولا يتولى الافريقيون سوى الأعمال التى لا تتطلب مهارة أو تتطلب بعض المهارة .

ولسيطرة رأس المال الأجنبي تأثير سلبي على التنمية الاقتصادية في الدول الافريقية فاذا نظرنا أولا فيما يحدث حينما يشترك رأس المال الأجنبي في الانتاج اشتراكا مباشرا وجدنا أنه حين ينظم الانتاج في افريقيا يعمل على تطور القوى الانتاجية في القارة ولكن على نحو يخدم مصالحه الخاصة ولا يخدم بحال الاقتصاد القومي للدول الافريقية . وليس أدل على ذلك من تخلف الصناعة ، والاقتصاد المشوه القائم على محصول واحد . زد على ذلك أن أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية لا يعيدون استثمار أرباحهم الضخمة الا قليلا فتراهم يصدرون في كل عام الى أوطانهم نصيب الأسد من هذه الأرباح مما يفوق الاستثمار الجديد . مثال ذلك أن الشركات الفرنسية في مستعمرات فرنسا الافريقية السابقة حققت احتياطا قدره ٢٣٢٠٠ مليون من الفرنكات في المدة من سنة ١٩٤٧ الى ١٩٥٣ فلم تحتجز هذه الشركات من هذا المبلغ سوى ٧٢٠٠ مليون من الفرنكات لتعيد استثمارها أي ما يقرب من الثلث .

ويبلغ مجموع الأرباح التي خرجت من افريقيا رقما هائلا . وايضاح ذلك أن استثمارات رأس المال الأجنبي في

افريقيا ثربو على ١٧ر٠٠٠ مليون من الدولارات ، فاذا كانت نسبة الربح هي ٢٥ ٪ / وأن نصف صافي الربح (١) أعيد استثماره كان معنى ذلك أن أكثر من ١ر٠٠٠ مليون من الدولارات تخرج من افريقيا سنويا ، وهذا هو الثمن الذي تدفعه افريقيا لرأس المال الأجنبي مكافأة له على تنمية قواها الانتاجية .

وبديهي أن خروج الأرباح من بلد ما من شأنه أن يقلل من دخله القومي ، وبذلك يصبح استثمار رأس المال المصدر مصدرا دائما للدخل بالنسبة للبلد الأجنبي المصدر واستنزافا منظما للدخل القومي في البلد الذي يتم فيه الاستثمار . ولا ريب أن الأرباح الطائلة التي يجنيها رأس المال المصدر من شأنها أن تحفز همم الرأسماليين في الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا واليابان وغيرها من البلاد الاستعمارية وقد أصبحت العمليات التي يقوم بها رأس المال الأجنبي أكبر وسيلة لاستغلال الدول الافريقية من الناحية الاقتصادية . ولو أن الانتاج الذي يقوم به رأس المال

(١) صافي الربح هو الربح الذي تحتفظ به الشركات الاجنبية بعد دفع الضرائب وهي تقدر بنسبة ٥٠ ٪ من اجمالي الربح .

الأجنبي قامت به شركات وطنية (تابعة للقطاع العام أو انخاص) اذن لوصل اجمالي الدخل في البلاد الى مستوى ارفع ، ولسارت البلاد في طريق التقدم بخطى أسرع .

هذا والتأثير السلبي لرأس المال الأجنبي على التنمية القومية في البلاد الافريقية لا يقتصر على الاستغلال الاقتصادي ، اذ كلما ازدادت استثمارات رأس المال الأجنبي في مجال الانتاج ، وأحكم سيطرته على الاقتصاد ، ازداد نفوذه وتأثيره في مجال السياسة الداخلية والخارجية وهو يسعى الى تحقيق هذه الغاية لا عن طريق الضغط الاقتصادي فحسب بل أيضا عن طريق رجاله العاملين في حكومات البلاد وفي الوكالات الأجنبية . وان الموقف في الكونغو (ليوبولدفيل) الذي يسيطر عليه الاستعماريون الامريكيون والبلجيكيون لهو برهان ساطع على تدخل رأس المال الأجنبي المستمر في السياسة الافريقية .

على أن جميع الشركات الأجنبية في افريقيا لا تستثمر رأس مالها في الصناعة اذ يعمل معظمها في مجال التبادل أي في التجارة والبنوك والتأمين كما تقوم هذه الشركات ببهمة السمرة بين منتجى المواد الخام الافريقية ومستهلكيها في

أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية . ولكن هذه الشركات التي لا تنتج الا قليلا أو لا تنتج شيئا على الاطلاق تجنى أرباحها الطائلة من عرق الأفريقيين .

وإذا نظرنا الى البنوك الأجنبية وجدنا بنوكا تجارية تخصصت في منح قروض قصيرة الأجل لرجال التجارة والصناعة . وكانت هذه البنوك - الى عهد قريب - قلما توافق على منح القروض الطويلة الأجل اللازمة لاستثمارات رأس المال . وتدل سجلاتها على أن عملياتها التجارية - فيما عدا فترة شراء المحاصيل - سلبية بوجه عام تقتصر على تكديس أموال احتياطية جديدة عن طريق اصدار السندات واجتذاب الودائع أما الأموال السائلة فترسل دائما الى الخارج وتستثمر في بنوك لندن وباريس وبروكسل . ولذلك كانت البنوك في الواقع أشبه شيء بالمضخة لأنها ترسل الأموال السائلة الى البلاد صاحبة المستعمرات حيث تستخدم كموارد اضافية للقروض القصيرة الأجل التي تتطلبها أعمالها الاقتصادية أو حكومتها الخاصة . ويلاحظ أن شركات التأمين تسير في عملها على هذا النهج نفسه .

وقد دل الحقائق على أن البنوك الأجنبية قد توسعت في

نشاطها كثيرا بأفريقيا منذ الحرب ، فقد توسع بنك باركليز - أكبر بنوك إنجلترا (في الممتلكات الحرة ، وفي المستعمرات ، وفيما وراء البحار) فزاد من فروعه في اتحاد روديسيا ونياسلاند السابق من ٣٤ فرعا في ١٩٣٨ الى ١٠٢ فرعا في ١٩٥٩. وزاد المجموع الكلي لفروعه في كينيا وتنجانيقا وأوغندا من ٢٧ الى ١٠٩ وفي السنوات العشر الأخيرة ضاعف البنك البريطاني لأفريقيا الغربية أعماله ثلاث مرات ، وهو يعمل أصلا في نيجيريا وغانا وسيراليون . وأكبر بنوك فرنسا هي بنك سوسيتيه جنرال ، وبنك الكريدى ليونيه ، والبنك الأهلى للتجارة والصناعة . يضاف الى ذلك أن بنوكا جديدة فتحت لها فروعاً من بينها بنوك أمريكا الكبيرة مثل بنك فيرست ناشونال سيتى وبنك أميركا ، بنك تشيز مانهاتان .

لا جرم أن استنزاف الأموال السائلة من البلاد الأفريقية يعد ضرباً من الوحشية والهمجية ، ولا سيما في وقت أصبحت فيه هذه البلاد أحوج ما تكون الى المال لتستعين به في التنمية الاقتصادية . ولا شك أن هذا الاستنزاف يعوق تجميع رأس المال في البلاد الأفريقية ويحول دون تكوين

رأس مالها الوطنى ، ودون تقديمها الفنى فى نواحى الاقتصاد التقليدية .

هذا والبلاد الافريقية تحتاج - فى المرحلة الراهنة من تطورها - الى رأس المال الأجنبى ولا يمكنها الاستغناء عنه اطلاقا وان كان كثير من الاحصاءات الافريقية العامة يشير الى آثاره الضارة فى تنميتها القومية .

وهناك فرص مناسبة لاستثمار رأس المال الأجنبى ولا سيما فى مجال الصناعة والتعمير فى كل البلاد الافريقية تقريبا .

وتهدف كثير من الحكومات الى تنمية قواها الانتاجية وزيادة العمالة وهى مستعدة لأن تقدم بعض المزايا لرأس المال الأجنبى . ولكن المشكلة هى التوصل الى الشروط المناسبة لمثل هذه الاستثمارات مع ضمان الاشراف الكافى عليها حتى لا تتجاوز الحد فى الاستغلال . ومن الأهمية بمكان أن تكون هذه الاستثمارات خالية من أية شروط سياسية أو افتتات على سيادة الدول الافريقية .

ومن الأمور التي تضطر الدول الافريقية الى الاعتماد على رأس المال الأجنبي نقص الموارد المحلية التي تساعد على تكديس رأس المال ، وقلة الخبرة الفنية ، واستحالة احلال المؤسسات الوطنية محل الشركات الأجنبية بين عشية وضحاها . واذا كان كثير من الدول الافريقية قد سمح بالاستثمارات الأجنبية في مجال الاتاج فانه أخذ يطرد بالفعل رأس المال الأجنبي من مجال التبادل التجارى فأقامت هذه الدول تجارة خارجية قومية ، وأنشأت البنوك ، وكونت شركات الشحن والنقل البحرى وشركات التأمين . وبفضل مساعدة الحكومة نجحت الشركات الوطنية في منافسة الشركات الأجنبية بل فاقت عليها . وتقوم الآن شركات وطنية تابعة للقطاع العام بتصدير الكاكاو من غانا ، والقطن من الجمهورية العربية المتحدة . وقد تم تأمين البنوك الأجنبية في مالى وغينيا والجمهورية العربية المتحدة ، وتقرر احكام الرقابة عليها في غانا ونيجيريا وتونس عن طريق اقامة بنوك مركزية قومية . يضاف الى ذلك أن عدد التجار الافريقين واسهام الجمعيات التعاونية في مجال التجارة انداخلية أخذ في الزيادة المطردة .

يبدو أن رأس المال الأجنبي - على الرغم من هذه المكاسب الوطنية - لا يزال يحتفظ بمراكز قوية لاسيما في مجال التصدير والشحن والنقل البحري وأعمال البنوك في الفروع المتخصصة من التجارة كالسيارات والأدوية مثلا ونعمل معظم الشركات الأجنبية على مساهمة الأوضاع المتغيرة ، بزيادة عدد المساهمين الأفريقيين ، واستخدام المزيد من الموظفين الأفريقيين بل لقد ذهبت إلى حد تغيير أسماء منشأتها . وهدفها الأساسي هو الهروب من التأميم والاحتفاظ بمصادر أرباحها ، والسيطرة على اقتصاد البلاد الأفريقية .

وهناك شعور متزايد بين الأفريقيين الذين ينظرون إلى المستقبل بأنه لا فائدة ترجى من التنمية الاقتصادية طالما ظلت الشركات الأجنبية هي صاحبة اليد الطولى في مجال الاقتصاد . وقال موديوكيتا في هذا الصدد أثناء زيارته لأحد مصانع تعليب الأغذية « إذا كنا نطمح أن يعاوننا الرأسماليون الأجانب على التنمية الاقتصادية ، فعلى أن نتنظر قرونا طويلا » . وصفوة القول أن المهمة العاجلة التي

تواجه الدول الأفريقية هي تحرير الاقتصاد من ربقة الاحتكار الأجنبي .

٤ - الاقتصاد الطبيعي والسوق المحلي الضيق

من بين المحاصيل الاقتصادية التقليدية تنتج افريقيا بعض المحاصيل الأساسية مثل الدخن والذرة والتيوذا والبطاطا والأرز . ومن أبواب الاقتصاد المحلي الهامة تربية المواشى والأغنام فى مالى والصومال والحبشة وليبيا ، وكذلك الصناعات اليدوية المختلفة التى تنتشر على نطاق واسع .

وبينما شجعت السلطات الاستعمارية زراعة المحاصيل التصديرية تجاهلت تماما المحاصيل التقليدية ، وفضلا عن ذلك قوضت هذه السلطات دعائم الاقتصاد المحلي بمنحها أجود الأراضي للمستعمرين الأجانب لزراعة المحاصيل التصديرية ، وباستنزافها القوى البشرية من القرى .

ولما كان الفلاح الافريقى يستخدم الوسائل والآلات الزراعية البدائية كالمحراث الخشبى والفأس اللذين يرجع

لصناعاتهما الى ألف سنة مضت ، كانت نسبة انتاجه أدنى نسبة في العالم ، ففي الحبوب والقطن تتراوح بين ٣٠ ٪ ، ٥٠ ٪ من متوسط الانتاج العالمى . وتدل الاحصاءات على ان الفلاح الأمريكى ينتج من الطعام ما يكفى ١٢ شخصا والفلاح الغربى ما يكفى ١٥ شخصا فقط .

وكذلك نرى نسبة انتاج المواشى والأغنام منخفضة ، فلا يذبح منها ولا يصدر الا قدر ضئيل . ويرجع ذلك الى ضعف سلالات معظم المواشى وكثرة ما ينفق منها وقلة المياه في مناطق الرعى .

ومن المعروف أن الوسائل الزراعية البدائية تحد من الفرص التى تتيح للفلاح أن يكون ما يسمى « بالانتاج الفائض » (١) ، مما يترتب عليه الحد من التبادل التجارى فى القرى . ولذلك لا يزال الاقتصاد الطبعى أو شبه الطبعى سائدا حتى اليوم . وإلى وقت قريب كان الانتاج السلعى فى الريف مقصورا على المحاصيل التصديرية . وانك لتجد معظم الفلاحين يملكون مزارع صغيرة ينتجون فيها

(١) الانتاج الفائض هو ذلك الجزء من الانتاج الذى يزيد على حاجة الاستهلاك الشخصى .

ما يكفى حاجتهم من الطعام ، كما يزرعون بعض المحاصيل التجارية فى حقل صغير أو مزرعة .

ولا يعزب عن البال أن انتاج الكفاف أى انتاج الفلاح ما يكفى حاجته فقط من شأنه أن يعرقل نمو السوق المحلى الذى يعتبر حجمه وسرعة زيادته عاملا هاما فى تنمية الاقتصاد الوطنى .

ويرجع ضيق السوق المحلى الى عدم التعامل النقدي فى التبادل السلعى أى شراء السلع وبيعها بواسطة النقود ، كما يرجع الى شيوع الاتّاج السلعى فى المدن والقرى .

ومن المقرر أن السوق هو الذى يحدد الانتاج الذى يؤثر بدوره فى السوق . والاتّاج السائد فى افريقيا هو الاتّاج الصغير . ويدل على ذلك الأرقام الآتية الخاصة بغانا إحدى الدول النامية فى أفريقيا . تقول هذه الأرقام المأخوذة من الاحصاء الصناعى لسنة ١٩٦٢ ان مجموع المشروعات أو المؤسسات الصناعية بالبلاد هو ١٠١٥٢٥ منها ٣٠٠٠ فقط (أو ٣٪ تقريبا) تستخدم أكثر من ١٠ أشخاص ، ٧٦٤ تستخدم من ١ - ٥ أشخاص . وكانت

نسبة هذه المشروعات الصغيرة أعلى في مجال الصناعة اليدوية إذ بلغت ٨٥٪ وفي التعدين والبناء ٢٥٪ ، ٥٩٪ على التوالي .

ولما كانت المشروعات الصغيرة تستخدم العمل اليدوي عادة فإن نمو الانتاج الصغير من شأنه أن يزيد من عدد العمال وبالتالي يزيد الطلب على السلع الاستهلاكية ، ولكنه في الوقت نفسه لا يدعو الى أى طلب على الآلات ولا الى قيام سوق يتطلب بناء الآلات أو استخراج المعادن ، ذلك بأن المصانع المحلية للحرف اليدوية كفيلة بسد الطلب المتواضع على العدد والآلات اليدوية .

والعامل المؤثر في الطلب الأفريقي المحدود على السلع الاستهلاكية في سوق استهلاكي ضيق هو انخفاض مستويات الدخل ، ويتجلى انخفاض مستوى المعيشة في نمط الاستهلاك والطلب : وهو أن أكبر نصيب من نفقات الاستهلاك ينفق على الطعام ، ١٥٪ الى ٢٠٪ ينفق على السلع غير المعمرة مثل المنسوجات والملابس والأحذية الخ

ونصيب ضئيل جدا ينفق على السلع المعمرة مثل الدراجات
والساعات وأجهزة الاذاعة ، والسيارات الخ .

وفي الفترة التي أعقبت الحرب ازداد التعامل النقدي في
تبادل السلع ، كما اتسع نطاق السوق الداخلي في الدول
الافريقية ، ويرجع ذلك الى الأسباب الآتية : ازدياد عدد
السكان الافريقيين وبخاصة في المدن ، ولمو وسائل
المواصلات ، وتدفق رأس المال الأجنبي ، وزيادة أجور
العمال ، وزيادة انتاج المحاصيل المعدة للتصدير ، وزيادة
الدخول النقدية للمنتجين .

وقد أخذ السوق الداخلي يسير في طريق النمو ، وهذا
امر حيوى بالنسبة للدول الافريقية . وأصبح هذا السوق
يؤثر عاما بعد عام في اقتصاد هذه البلاد ، ويتجه الى تعديل
كيان الانتاج السلعي كله . واذا كان هذا الانتاج لا يزال
موجها الى السوق الرأسمالى العالمى ، فانه يتحول باطراد
الى مواجهة الطلب القومى . ومن هذه الناحية يمكن القول
بأن « أفارقة » الاقتصاد قد بدأت .

واننا اذ نلاحظ نمو السوق المحلى وعظم أهميته بالنسبة للبلاد الافريقية نرى لزما علينا أن نرسم صورة واضحة لطبيعة هذا السوق ومستقبله فنقول :

على الرغم من أن هذا السوق قد نما نمواً سريعاً نسبياً خلال العشرين سنة الماضية فإنه لا يزال محتفظاً بعيوبه الرئيسية وهى ضيق نطاقه ، وميله الى جانب واحد . ولا تزال القاعدة والموارد الداخلية للتنمية الاقتصادية — ولا سيما الصناعية — محدودة فى افريقيا . والسوق المحلى يؤثر تأثيراً غير متوازن فى كيان الانتاج اذ يضاعف صناعة السلع الاستهلاكية فقط ولذلك يتطور الانتاج الافريقى ببطء مع أن سرعة نموه لها أكبر الأثر فى سد الثغرة الاقتصادية بين الدول الافريقية والدول المتقدمة .

ان نمو السوق المحلى الذى تتحكم قوانينه فى الانتاج يدعم الامكانيات الاقتصادية للبلاد الافريقية ، ولكنه اذ يؤدى الى تغييرات اقتصادية مطردة فانه يمهّد الطريق الى الرأسمالية ، فلا عجب اذا كان الغرب لا ينظر الى السوق الافريقية المحلية الا من ناحية الاستثمار .

وآية ذلك أن كثيرا من الشركات الأجنبية أخذت في استغلال السوق المحلي في البلاد الافريقية ، مستغلة تفوقها الصناعي ، وضعف رأس المال الوطنى . وتعمل هذه بسرعة على زيادة مشروعاتها الصناعية التى تنتج لهذا السوق . ففى سنة ١٩٦٣ ساهمت مجموعة الشركات المالية الانجلو هولندية المعروفة باسم « افريقيا المتحدة » والعاملة فى افريقيا الاستوائية ، فى اقامة ما يقرب من ٥٠ مشروعا صناعيا منها سبعة معامل للبيرة ومصنعان للنسيج وخمسة مصانع لتجميع أجزاء الدراجات كما ساهمت فى اقامة مصانع للأسمت والأثاث وورق اللف والحزم واللدائن وفى اقامة مصانع لتجميع أجهزة الاذاعة . وتنتج هذه المشروعات كلها - ما عدا مصانع خشب الألواح (الابلاكاج) - للسوق المحلى . وقد وجهت شركات افريقيا المتحدة ٦٠ ٪ من استثماراتها السنوية الى الصناعة .

أما البلاد الافريقية التى تدافع عن مصالحها الوطنية بقوة فانها اذ تشجع الانتاج الصغير تعمل على وقف عناصر الفوضى فى السوق ، وتحول دون ظهور الرأسمالية الوطنية الكبيرة . ومن أهم الوسائل التى تلجأ اليها للتحكم فى

السوق التوسع في التجارة الحكومية والتعاونية . ومن الوسائل الأخرى التي تتخذها لهذا الغرض مراقبة الأسعار، ومنح التراخيص ، وسياسة الضرائب والتسليف .

وظاهر أن ضيق السوق المحلي يعرقل تكديس رأس المال الوطنى . وانك لتجد البورجوازية في معظم البلاد الافريقية تتألف من أصحاب المتاجر الصغيرة ومصانع الحرف اليدوية ، أما البورجوازية الريفية فتتألف في عدد من البلاد من ملاك المزارع الصغيرة التي تنتج المحاصيل التصديرية .

ولقد كانت سيطرة رأس المال الأجنبى على جميع فروع الانتاج المعد للتصدير هى العامل الأكبر في تأخير تراكم رأس المال الافريقى وتكديسه . وترتب على ذلك أن سدت أبواب السوق العالمى في وجه التجار الافريقيين ، فاقترضوا على التجارة في نطاق السوق المحلي الضيق ومع ذلك اقتصر نشاط رأس المال الافريقى في هذا السوق على القيام بدور ثانوى هو دور الوسيط في شراء المواد الخام لتصديرها ، وبيع الواردات بالتجزئة .

وقد أدى نمو السوق المحلي في البلاد الأفريقية بعد الحرب الى سرعة تكديس رأس المال الوطنى ، فاستثمرت الأموال فى النقل وبناء المساكن والغابات ومصايد الأسماك الخ فضلا عن التجارة . على أن تكديس رأس المال لم يصل — من حيث الكم — الى الحد الذى يختلف عنده الانتاج الرأسمالى عن الانتاج الزراعى الصغير أو انتاج الحرف اليدوية ، من حيث النوع . ولذلك فإن رأس المال الوطنى قلما يستخدم الآلات فيما عدا استخدام السيارات فى النقل، والقوارب السيارة فى صيد الأسماك .

ويواجه التجار وأصحاب الأعمال الأفريقيون مشكلة الائتمان وهى مشكلة حيوية . وكانت البنوك الأجنبية فيما مضى ترفض منح القروض لهم أو تطالب بضمانات خاصة . وقد أنشئت بنوك وصناديق حكومية فى كثير من البلاد لأقراض أصحاب الأعمال الأفريقيين ولكن الطلب يفوق التسهيلات الائتمانية .

ونظرا لضعف رأس المال الوطنى وشيوع الانتاج السلى الصغير تواجه التنمية الاقتصادية فى البلاد الأفريق

عددا من المشاكل المعقدة ، فلا يستطيع رأس المال الوطنى
- بسبب ضآلته وتبديده - أن يقوم حتى بدور السمسار
أو المفاوض فى تنفيذ المشروعات الاقتصادية الحكومية ولذلك
توسعت الحكومة فى القطاع العام الاقتصادى .

ولا يخفى أن ضيق السوق المحلى يؤكد لنا أهمية
السلع التصديرية لأنها تعود بفائدة كبرى على الاقتصاد
الافريقى بسبب قيمتها التجارية مع العلم بأنها لا تمثل
الخطر الأكبر من العمالة ولا من اجمالى الناتج القومى .
ذلك بأن هذه السلع هى المصدر الأكبر للعملة الأجنبية التى
تترتب عليها حجم الواردات وبالتالي مستوى استهلاك
السلع الاستهلاكية . وكذلك لا يستطيع البلاد أن تكس
وسائل الانتاج (الآلات الحديثة ، والمباني ، ووسائل
النقل) الا بتسويق سلعها التصديرية . ولذلك فإن الوضع
الاقتصادى الراهن يوجب زراعة المحاصيل التصديرية لأنها
هى الوسيلة للتقدم الاقتصادى فى الدول الافريقية .

والسلع التصديرية هى أيضا أكبر مصدر للدخل فى
الدول الافريقية المستقلة وبالتالي هى مصدر تمويل خدماتها

الاجتماعية كالتعليم والصحة العامة وانشاء المساكن والتأمين الاجتماعى .

وأخيرا فان الصادرات تدر على الافريقيين الشطر الأكبر من الدخل النقدى الذى تحدد مستوياته مستوى الطلب والانتاج فى فروع الاقتصاد الأخرى . فلا عجب اذا رأينا معظم الدول الافريقية تبذل قصارى جهدها فى تنمية منتجاتها التصديرية بكل وسيلة ممكنة .

بيد أن الدول الافريقية لا تستطيع — على الرغم من الأهمية الاقتصادية للسلع التصديرية — أن تقرر كمية انتاجها أو تخطط معدل زيادتها مقدما ، لأن طلب هذه السلع يتوقف تماما على الاتجاه الاقتصادى فى الخارج وبخاصة فى أوروبا الغربية والولايات المتحدة .

وفضلا عن ذلك فقد اتضح خلال السنوات الخمس أو السبع الأخيرة أن الطلب والاقبال على المواد الخام الافريقية متخلف كثيرا عن نمو الانتاج فى الدول الصناعية ، وظهر أن الدول الافريقية عاجزة عن مسايرة نمو الانتاج فى أوروبا

الغربية والولايات المتحدة كما ظهر بجلء أن نظام العلاقات الاقتصادية الذى فرضه الاستعماريون على افريقيا لا يقضى عليها بالتبعية الدائمة فحسب بل بالمزيد من التخلف أيضا

ان علاقات افريقيا الاقتصادية الخارجية فى الوقت الحاضر تعوق تقدمها الاقتصادى والاجتماعى . وفى نطاق هذه العلاقات يصبح أى تقدم رهنا بمشئنة الصدفة كزيادة الاقبال على احدى السلع فى الأسواق أو اكتشاف ثروة معدنية كبيرة :

ان علاقات افريقيا الجائرة والخاسرة مع السوق الرأسمالى قد آلت اليها من الماضى . وقد أصبحت طبيعة هذه العلاقات أكثر وضوحا فى السنوات الأخيرة نظرا لاتجاه الأسعار الى الهبوط بصورة مطردة . ولكن بقاء التبعية الاقتصادية يتناقض تناقضا صارخا مع ما طرأ من التغير السياسى وهو الاستقلال الذى نالته معظم الدول الافريقية، وذلك خلافا لما كان عليه الحال فى الماضى . ولازالة هذا التناقض يتعين على افريقيا أن تقوم بتغيير جذرى فى أوضاعها الاقتصادية وعلاقاتها الاقتصادية الخارجية .

أن تحقيق الاستقلال الاقتصادي عمل على أعظم جانب
من الأهمية بالنسبة للدول الأفريقية الناشئة . ولن يتسنى
تحقيق هذا الاستقلال إلا بتغيير جذري في وضع افريقيا
داخل الاقتصاد العالمي وتحريرها الكامل من ربة الاستغلال
الاستعماري . وما أحوج الدول الأفريقية الى تغيير
اقتصادها ذي الجانب الواحد الذي ورثته عن الاستعمار
واقامة اقتصاد متنوع متعدد الجوانب .



الفصل الثاني

مهام التنمية الاقتصادية وقضاياها

مهام التنمية الاقتصادية ووسائلها

إذا أرادت الدول الأفريقية أن تقضى على التبعية الاقتصادية ، وجب عليها أن تعمل على تطوير اقتصادها القومى وتنميته بصورة أساسية . وكذلك يجب أن تدخل تمديدات جوهرية على أوضاعها الاقتصادية بحيث تعمل على تنويع المحاصيل الزراعية ، وانهاض الصناعة . وعلى العموم يجب تطوير طبيعة الإنتاج بحيث يزيد نصيب الصناعة فى الدخل القومى .

وتتجلى لنا الحاجة الى التنمية الصناعية فى افريقب بصورة أكثر وضوحا اذا علمنا أن نسبة الإنتاج الصناعى للفرد ٤٠ ٪ ونسبة الإنتاج الزراعى للفرد ٥٠ ٪ من الأرقام

الخاصة بالدول المتقدمة . وحينما نعطي الأولوية للتنمية الصناعية يجب علينا أن نطور الانتاج بما يتلاءم مع طبيعة الطلب المحلي حتى يتسنى لنا أن نقلل بالتدريج من الاعتماد على الأسواق الخارجية وأن نهض بالسوق المحلي ونزيد من الانتاج لسد حاجة الاستهلاك المحلي .

ولا يخفى أن معدلات النمو عامل على أكبر جانب من الأهمية في الكفاح من أجل الاستقلال الاقتصادي . ولذلك يجب بالضرورة أن تكون هذه المعدلات عالية للأسباب الآتية :

أولا - ان سرعة التنمية الاقتصادية يجب أن تسير بسرعة نمو السكان والا حدث هبوط في دخل الفرد .

ثانيا - ان مهمة حركة التحرير الوطني الافريقية هي رفع مستوى المعيشة بالقضاء على الفقر ومكافحة الأمية . ولذلك يجب أن تكون هناك زيادة مطردة في دخل الفرد . ولضمان زيادة ٢ ٪ في دخل السكان الذين يتزايد عددهم يجب أن يكون معدل التنمية الاقتصادية (أو الزيادة في

الدخل القومي الحقيقي) حوالى ٥ ٪ وفى هذه الحالة لا يتضاعف الدخل القومى للفرد الا بعد ٣٥ سنة . واذا أردنا ارتفاعا فى مستوى المعيشة أسرع وجب أن يكون معدل النمو أعلى .

وأخيرا فان سرعة التنمية الاقتصادية هى التى تحدد فى النهاية مدى السرعة التى تغلب بها الدول الافريقية على تخلفها الاقتصادى ، وتلحق بالدول الصناعية . ولذلك فان ارتفاع معدل التنمية الاقتصادية على أعظم جانب من الأهمية بالنسبة للبلاد التى تريد الوصول الى الاستقلال الاقتصادى ولا سيما فى مجال الصناعة . ويؤخذ من تقرير اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة أنه لا بد أن يكون معدل التنمية الصناعية فى السنة ٧ ٪ أو ٨ ٪ فى البلاد الأفريقية حتى يتسنى لها أن تصل الى المستوى الحالى فى البلاد الصناعية خلال ٤٠ أو ٥٠ سنة .

وقد ضاقت معظم الدول الافريقية اهتمامها بالتنمية الاقتصادية منذ تحررها السياسى ولكن هذه التنمية لا تزال تسير سيرا وبليدا . ولا سبيل لحل هذه المشكلة الا بزيادة

الطاقة الانتاجية للعمال وزيادة استثمارات رأس المال مع ضرورة الاهتمام بالاصلاحات الاجتماعية .

ان تجربة الدول الأفرو آسيوية المنحرة تدل على أن الكفاح في سبيل الاستقلال الاقتصادي وزيادة الانتاج القومى يتطلب اتخاذ هذه الاجراءات الأساسية : تطوير الزراعة ، والأخذ بسياسة التصنيع والتخطيط الاقتصادى ، والتوسع فى القطاع العام ، وفى العلاقات الاقتصادية انخارجية مع أكبر عدد من الدول وفى جملتها الدول الاشتراكية . ولا شك أن التعاون الوثيق بين الدول الافريقية من أهم العوامل فى التنمية الاقتصادية .

(- تنمية الزراعة وتوحيدها -)

ان تنمية الزراعة أمر ذو أهمية حيوية بالنسبة للدول الافريقية التى تقيم صرح استقلالها الاقتصادى ، ذلك بأن الزراعة هى المجال الرئيسى للانتاج المادى الذى يساهم بأكبر نصيب فى الدخل القومى . وعلى تطوير الزراعة

ومقدرتها على تزويد السكان بما يلزمهم من المواد الخام والقوة البشرية في مجال الطعام والصناعة يتوقف نمو النواحي الأخرى من الاقتصاد .

ان البلاد الافريقية تواجه مهمة زيادة الانتاج الزراعى بوجه عام والانتاج للسوق بوجه خاص . والانتاج الأخير يذهب للتسويق ولا يستهلك في المزرعة المحلية .

ولقد كان الانتاج الزراعى فى ظل الاستعمار مقصورا على زراعة المحاصيل التصديرية ، ولكن مهمة اقامة اقتصاد وطنى مستقل تفرض المطالب الآتية على الانتاج الزراعى :

١ - زيادة انتاج الطعام لسد حاجة السكان وبذلك تتحرر الدول الافريقية من الحاجة الى استيراد المواد الغذائية . هذا الى أن الاقلال من استيراد الأغذية يسمح للدول الافريقية بزيادة وارداتها من المعدات والآلات الزراعية وعربات النقل وكلها تساعد على الاسراع بالتنمية الاقتصادية .

٤ - مضاعفة انتاج المحاصيل الصناعية المطلوبة للتصنيع القومى . مثال ذلك انتاج قصب السكر لصناعة السكر المحلية ، والتبغ لصناعة الدخان ، والقطن لصناعة المنسوجات ، والفواكه والخضر لمصانع تعليب الأغذية .

٣ - التوسع فى الانتاج الزراعى من أجل التصدير نظرا! لأن تصدير المواد الخام الزراعية لا يزال هو الوسيلة الأساسية للحصول على السلع الصناعية . والبلاد الافريقية فى حاجة الى المزيد من السلع الصالحة للتصدير حتى يتسنى لها أن تستورد وسائل الانتاج اللازمة للتنمية الاقتصادية ولذلك فان زيادة الانتاج وكميات المواد الخام اللازمة للصناعة الوطنية لا تحل بالاقبال من انتاج المحاصيل التصديرية ، بل بزيادة انتاجها والدليل على ذلك أن خطط التنمية الاقتصادية فى معظم الدول الافريقية تهدف الى زيادة انتاج السلع التصديرية ، فجمهورية غانا مثلا تنوى فى الخطة السبعية زيادة انتاج الموز من ٥٠ر٠٠٠ الى ١٠٠ر٠٠٠ طن والآناس من ٦٠ر٠٠٠ الى ٢٠ر٠٠٠ طن .

٤ - تنويع الحاصلات الزراعية لتزويد السوق المحلى

بشكل ما يحتاجه من المنتجات الزراعية ، ولاتتاج محاصيل جديدة يمكن تسويقها في الخارج مما يكفل دخلا مطردا من الصادرات . وبهذا يقل اعتماد الدول الافريقية على تسويق سلعة واحدة .

وهناك وسيلتان لزيادة انتاج السلع الزراعية : توسيع رقعة الأرض الزراعية باستصلاح الأراضي العذراء القاحلة (الزراعة الخفيفة أو التوسع الأفقى) وزيادة الطاقة الانتاجية للأرض (الزراعة الكثيفة أو التوسع الرأسى) وكلتا الطريقتين يمكن استخدامها في أغلب الدول الافريقية.

ويبلغ مجموع الأراضي البور في افريقيا زهاء ١٥٠٠ مليون هكتار . ولما كان استصلاح الأراضي البور فوق طاقة الفلاح الصغير غالبا فان هذه المشكلة تحل في كثير من البلاد بصورة منظمة طبقا لخطط حكومية اذ يدعى الشبان الى تكوين جمعيات تعاونية في الأراضي الجديدة على أن تمنحهم الحكومة اعانات لاقامة المساكن وزراعة المحاصيل الدائمة .

يبد أن زيادة الإنتاج الزراعى عن طريق توسيع الرقعة
الزراعية (التوسع الأفقى) ما هو الا حل مؤقت نظرا لأن
توافر الأرض الصالحة للزراعة محدود وفضلا عن ذلك فان
زراعة الأرض باليد لا تتسنى الا فى قطع صغيرة من الأرض
ومن هنا يجب أن يقترن التوسع الزراعى الأفقى بالتوسع
الرأسى . ولذلك فان زيادة انتاج المحاصيل وزيادة انتاج
حيوانات المزرعة هما الدعامة الأساسية لتنمية الزراعة
وزيادة الانتاج السلمى .

وتحقيقا لهذه الأغراض يجب على الدول الافريقية
توسيع الأساس المادى والانتاجى للزراعة واعادة تنظيمها
بصفة أساسية . والمشهد أن الأسمدة الكيماوية والآلات
الزراعية لا تستخدم فى الوقت الحاضر الا فى المزارع التى
يملكها الأوربيون والأجانب . واذا أريد أن تزيد الطاقة
الانتاجية للعمال الزراعيين وجب تزويد المناطق الريفية
بالآلات الزراعية والجرارات واستخدام الأساليب الزراعية
الحديثة . والواقع ان اعادة تنظيم الزراعة يعنى احداث
نورة فيها .

واذ كان نهوض الزراعة فى كثير من بلاد الافريقية

يتوقف على توسيع رقعة الأراضي المروية ، أصبحت مشروعات الري الكبيرة كالسد العالي في الجمهورية العربية المتحدة وأكوسومبو في غانا وسد جوبا على نهر النيجر في نيجيريا وشير في ملاوى من المعالم البارزة في مجال التنمية الزراعية في هذه البلدان .

ولا ريب أن إعادة تنظيم الأساس المادى والفنى للزراعة الافريقية يتطلب استثمار أموال ضخمة ، لأن الأمر يتطلب إقامة شبكات الري فحسب بل كذلك توفير الآلات الزراعية وإقامة مصانع الجرارات ومصانع الأسمدة الخ .

هذا وإعادة تنظيم الزراعة واستخدام الأساليب الحديثة فيها يفتوى على مشاكل أخرى خلاف المشاكل الفنية والمالية . ذلك بأن استخدام الوسائل الجديدة للإنتاج يتطلب تنظيما اجتماعيا جديدا لحياة القرية الافريقية والتنظيم الاجتماعى يعادل فى أهميته التنظيم الفنى على الأقل :

ففى المقام الأول يجب إقامة مزارع كبيرة لأن زيادة

الطاقة الانتاجية للعمال الزراعيين والاستفادة من الآلات على أحسن وجه لا تتحقق الا على أساس الانتاج الكبير . ومن العوامل الهامة كذلك اختيار النمط الاجتماعى الذى يسير عليه الانتاج الكبير : أهو نمط الجمعيات التعاونية للمنتجين الزراعيين أم هو نمط المزارع الحكومية ؟ ان اختيار هذا النمط يحدد مستقبل الدول الافريقية الى حد كبير ، فنمط المنتجين الزراعيين يتضمن قيام المشروع الرأسمالى الفردى فى حين أن الجمعيات التعاونية تفتح الطريق أمام التطور غير الرأسمالى .

ان فكرة التعاون منتشرة فى أفريقيا ، وقد أحرزت الحركة التعاونية فيها بعض التقدم . وهناك ظروف مواتية لنشرها فى هذه القارة لأن الملكية المشتركة تسود فى كثير من البلاد الافريقية . وقد حالت الأرض المشتركة دون انقسام الفلاحين الافريقيين الى طبقتين : طبقة الأغنياء وطبقة الفقراء كما غرست فى نفوسهم عادة العمل الجماعى والمساعدة المتبادلة . وتسعى القوى التقدمية فى أفريقيا الى الابقاء على هذه الظاهرة التى تمتاز

بها الحياة الريفية الافريقية ، والتي تهيم الشروط الأولية
لتطور الجمعيات التعاونية للمنتجين الزراعيين .

غير أن وجود الكومونات لا يقرر بذاته : هل التطور
الريفي في أفريقيا سيسير في الطريق الرأسمالي أو غير
الرأسمالي . وكتب كارل ماركس يقول : « أن الكومونات
تتسم بطابع ثنائي : هو الجمع بين الملكية الجماعية والمشروع
الفردى . ومآل هذا الطابع الثنائي أحد أمرين : إما أن يتغلب
مبدأ الملكية الفردية على الملكية الجماعية وإما أن يحدث
العكس . » (١)

ومن المشاهد أن شيوع التعامل النقدي في تبادل السلع
يساعد على تقويض الملكية الجماعية . ولذلك أدت زراعة
المحاصيل السلعية الدائمة (البن والكافور والمطاط) الى
انتقال بعض الأراضي من الملكية الجماعية الى الملكية الفردية
وحيازتها بطريق الوراثة . على أنه يمكن القول بوجه عام
أن الملكية الجماعية في كثير من البلاد الافريقية لم تنفصم

(١) مؤلفات ماركس وانجلز مجلد ١٨ موسكو ١٩٦١ الطبعة الروسية

عراها وأن معظم مزارع الفلاحين الأفريقيين لا تزال مزارع استهلاكية وأن مستوى المعيشة منخفض فيها الى أقصى حد . ومن مزايا الأرض المشتركة أنها تسهل إقامة الجمعيات التعاونية في الريف وتهيء الأسباب لإقامة الانتاج الكبير وزيادة الطاقة الانتاجية للعمال مما يؤدي الى ارتفاع مستوى المعيشة عند انفلاحين . ولكن هذا يتطلب انتهاج سياسة قوية في الاصلاح الزراعي ومساعدة مادية من جانب الدولة . وعلى الدولة أيضا أن تعمل على تخليص الكومونات !لقروبة من الرواسب القبائلية وأن تحول بين رؤساء القبائل واستغلالهم لأفراد الشعب وأن تيسر سبيل التعليم للجماهير وتنمي نشاطهم الاجتماعي .

والمشاهد أن عدد الدول الافريقية التي تنتهج سياسة التعاون في الانتاج الزراعي يزداد باطراد حتى لقد بلغ عدد أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية في الوقت الحاضر ٢٧٠٠٠٠٠ عضو ، وأصبح تأسيس الجمعيات التعاونية الزراعية جزءا من سياسة الاصلاح الزراعي في الجمهورية العربية المتحدة وغانا وغينيا ومالي والجزائر وتونس وتنجانيقا

والسنغال والكاميرون وغيرها ولكن الجمعيات التعاونية
التي تقوم بالاقتراض والتسويق لا تزال منتشرة في معظم
ببلاد افريقية .

وهذا يرجع الى أن الفلاحين الافريقيين يعانون أشد
الاستغلال عن طريق التبادل التجاري ومن هنا حماهم
التسليف والتسويق التعاوني من جشع التجار والمرايين .
هذا الى أن السلطات الاستعمارية شجعت الجمعيات التعاونية
الى تقوم بالتسليف والتسويق والتمويل حتى يتسنى لها
أن تزيد مشترياتها من الريف . وكانت هذه التعاونيات فضلا
عن جهاز الثمن والتسليف باعًا للمزارعين على التخصيص في
إنتاج السلع التصديرية لتصريفها في أسواق الدول المستعمرة
السابقة .

ولا تزال الجمعيات التعاونية للمنتجين ضعيفة في البلاد
الافريقية ، وهي عادة أدنى ضروب التعاون بين الفلاحين
كالاشتراك في زراعة الأرض وتبادل المساعدة الخ . ولما كان
مثل هذا التعاون يقوم في العادة على وسائل الإنتاج الموجودة
في بيوت الفلاحين فان تأثيره الاقتصادي لا يزال تافها .

وظاهر أن تأسيس الجمعيات التعاونية الحديثة يتطلب سياسة ايجابية ، وعونا ماديا كبيرا من جانب الحكومة على أن معظم امدول الافريقية تفتقر الى الموارد اللازمة للاستثمارات الكبيرة في الزراعة .

وقد أصبحت الحركة التعاونية مشارا للنضال اذ يختلف مفهومها باختلاف طوائف المجتمع ، فالعناصر البورجوازية تفهم الحركة التعاونية على أنها مجرد أسلوب من أساليب التقدم الفني في الزراعة ، ولذلك تحاول تطوير هذه الحركة في نطاق العلاقات الرأسمالية . ومن جهة أخرى تحاول القوى الديمقراطية الثورية في البلاد المتحررة أن تنفady طريق الرأسمالية الفردية باقامة التنمية الاقتصادية على أساس الملكية التعاونية ذات الطابع الجماعى . وهى ترى أن الحركة التعاونية في مفهومها أكثر من مجرد أسلوب من أساليب التقدم الفني في الزراعة ، فهى في نظرها مرحلة أولى في العلاقات الاجتماعية الجديدة في الريف . والحركة التعاونية ن غينيا ومالى تستلفت النظر في هذا الشأن .

فالحزب الديمقراطى في غينيا أخذ على عاتقه مهمة

الجيلولة دون نمو العلاقات الرأسمالية في الريف ومهمة
الابقاء على الطابع الجماعى للملكية في مجال الاقتصاد
وتزويد الجمعيات التعاونية بأدوات الانتاج الحديثة عن طريق
المساعدة الحكومية ، وبذلك ترتفع الكفاية الانتاجية للعاملين
كما يرتفع مستوى المعيشة . على أن الطابع الاجتماعى
والطبقي للجمعيات التعاونية للفلاحين يتوقف في النهاية على
دور الدولة الايجابى . وتهتم حكومة غانا بتأسيس الجمعيات
التعاونية للمنتجين . ولذلك سنت عددا من القوانين لمنع
استغلال الانسان للانسان وأهمها : مرسوم بوقف نشاط
الجمعيات التعاونية التى أنشأتها الادارة الفرنسية ، ومرسوم
بحظر بيع الأراضى المشتركة أو تأجيرها ومرسوم بإنشاء
جمعيات المساعدة المتبادلة لتنمية الزراعة ومرسوم بشأن
لوائح الجمعيات التعاونية الجديدة . وتقوم فى مالى حركة
تعاونية تماثل هذه الحركة فى شكلها ومفهومها الاجتماعى

ولاشك أن قيام الدولة بتوفير الآلات الزراعية الجديدة
أمر لا غنى عنه لاقامة العلاقات الجديدة للانتاج فى الجمعيات
التعاونية القائمة فى مالى وغينيا وغيرها من الدول .

وتواجه الحركة التعاونية في القرى الافريقية مصاعب مختلفة أوامها نقص الموارد المالية . ذلك بأن موارد الجمعيات التعاونية الخاصة غير كافية ، وقروض البنوك ذات فائدة عالية في حين أن استثمارات الحكومة في الزراعة بطيئة ومحدودة لعدم توافر الاموال .

وعقبة أخرى في سبيل الجمعيات التعاونية هي نقص الموظفين الفنيين والأشخاص الذين يعرفون القراءة والكتابة . ومن أهم المشاكل الملحة التي تواجه الدول الافريقية ضرورة إنشاء معاهد قومية وتنظيم دراسات في التعاون لاعداد العاملين اللازمين للجمعيات التعاونية .

والى جانب قلة الخبرة التي تعاني منها التعاونيات المنشأة حديثا نرى الصعوبات المالية والتنظيمية التي تضطر الدول الناشئة الى الاقتصار على السير في الحركة التعاونية خطوة خطوة . ففي غينيا وضعت الحكومة خطة تهدف الى التدرج في تحويل أدوات الانتاج الى الملكية الجماعية وفي الانتقال الى العمل الجماعى . ففي المرحلة الأولى توصى الحكومة بتوسيع نشاط الجمعيات التعاونية عن طريق

الاستخدام الجماعى للآلات الزراعية الخفيفة (كالدراسات ومصانع تششير الفول ومعاصر الزيت الخ) وفى المرحلة الثانية تقترح الحكومة استخدام الآلات فى زراعة الحقلول الجماعية واقامة مزارع لتربية الدواجن وحيوانات المزرعة وتكوين احتياطى غير قابل للتوزيع يتراوح بين ١٠٪ ، ٣٠٪ من مجموع الأجور على أن يوزع الباقي على الأعضاء كإ حسب عمله والمرحلة الثالثة تهدف الى الزراعة الجماعية لجميع الحقلول على أن تترك بعض المساحات للاستعمال الفردى ، وكذلك تربية الخنازير وحيوانات المزرعة تربيته جماعية . ويتم الانتقال من مرحلة الى مرحلة تبعا لازدياد الخبرة الاقتصادية والفنية وطبقا لتغير الأوضاع السياسية والاقتصادية .

ومن ذلك يتضح أن التنمية الاقتصادية تتطلب بالحاح تنمية الجمعيات التعاونية للمنتجين . ويعد النظام التعاونى فى القرى العصرية الافريقية وسيلة لزيادة الانتاج وكفايته كما يعد وسيلة لرفع الكفاية الانتاجية للعاملين ، ومستوى المعيشة بين الجماهير .

وكلما تطورت الحركة التعاونية في أفريقيا واشتد ساعدها
أشرق نور الحضارة في القرى الافريقية ، وارتفع مستوى
الخدمات الاجتماعية والترفيهية . ومن فوائد الجمعيات
التعاونية أنها تحفز همم الفلاحين الى العمل الخلاق ، وترفع
مستوى الوعي السياسى بينهم .

هذا وتطور الحركة التعاونية بحيث تصبح حركة عامة
تجمع شمل الفلاحين في الدول الافريقية المتحررة يبرز أمامنا
مسألة هامة ألا وهى مسألة القيادة السياسية . لذلك يجب
على الاحزاب الافريقية التقدمية أن تعمل على تولى هذه
القيادة لأنه اذا أصبح زمام الحركة التعاونية في أيدي القوى
التقدمية والديمقراطية ، أمكن أن تصبح هذه الحركة عاملا
هاما في الكفاح من أجل تعزيز الاستقلال الوطنى ، والسير
في الطريق غير الرأسمالى .

ولما كانت هناك مساحات شاسعة من الأراضى البور في
أفريقيا فان مشكلة الاصلاح الزراعى لم تبلغ من الحدة
ما بلغته في جنوب شرقى آسيا وأمريكا اللاتينية . ولكن هذا
ليس معناه أن مشكلة الأرض قد حلت ، وأنه لا حاجة الى

الاصلاح الزراعى ، ففى عدد من البلاد مثل تونس والجزائر لا يزال يوجد كثير من الفلاحين المعدمين ، فضلا عن الضياع الخاصة والاقطاعات الكبيرة . وفى كينيا وروديسيا الجنوبية وجمهورية جنوب أفريقيا مزارع ضخمة من أجود الأراضى الخصبة يملكها المستوطنون البيض . ولذلك فإن الاصلاح الزراعى وتقل ملكية الأرض لمن يزرعها من أكبر المهام التى تواجه كثيرا من البلاد الافريقية .

وقد سار كثير من البلاد الافريقية فى طريق الاصلاح الزراعى سيرا حثيثا وقليل منها يسير سيرا وثيدا . وقد تسلم حوالى مليون أسرة من الفلاحين أرضا فى الجمهورية العربية المتحدة ما بين سنتى ١٩٥٢ ، ١٩٦١ تطبيقا لقانون الاصلاح الزراعى . وتعمل الجزائر وتونس وكينيا على تأميم المزارع المملوكة للأجانب ، واحلال المزارع الحكومية والتعاونيات الزراعية محلها . وتنتهج دول غرب أفريقيا مثل مالى وغانا وغينيا والسنغال سياسة فى الاصلاح الزراعى تهدف الى منع انتشار الملكية الفردية للأرض الزراعية .

٢ - الملام الأساسية للصنيع

ان تأخر الصناعة هو علامة التخلف الاقتصادي ، وهو ظاهرة عامة في جميع الدول النامية في أفريقيا وآسيا ، فلا عجب أن رأينا برامجها الاقتصادية القومية تعطى الأولوية للصنيع الذي يعد مفتاحا لتصفية الاقتصاد الاستعماري القديم ، وعاملا أساسيا في زيادة دخلها القومي ، والقضاء على تخلفها الاقتصادي .

وتدل الاحصاءات على أن نصيب الصناعة في تكوين اندخل القومي الذي يعد دليلا على التنمية الصناعية يصل إلى ٨٠ ٪ في البلاد المتقدمة ، وإلى ١٤ ٪ فقط في المتوسط في الدول الافريقية .

ان التنمية الصناعية هي أساس التصنيع ولكن التصنيع في الواقع يعنى ما هو أكثر من التنمية الصناعية . وكل نوع من التنمية الصناعية لا يعنى التصنيع . فمثلا تنمية الصناعة الاستخراجية بدون عمليات التصنيع التالية لا تعد تصنيعا

بكل معانى الكلمة . والخلاصة أن التصنيع يتركز على مختلف ضروب الصناعات المبنية على الانتاج الآلى الكبير

ولا يمكن احداث ثورة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول الافريقية الا عن طريق تنمية التصنيع الكبير الذى يخلق الطلب وأنواعا جديدة من انتاج المواد الخام ، وقوة كهربية ، وصناعة معدنية ، ومواد للبناء الخ . انه يضاعف العمالة ، ويغير ظروف المعيشة ، وتوزيع السكان ، والعادات والاحتياجات . ان الانتاج الآلى يرفع الكفاية الانتاجية للعاملين ، والدخل القومى ، ومستوى المعيشة ، والاستهلاك ، ومستوى الخدمات الاجتماعية وأخيرا يحرر البلاد الافريقية من ذل الحاجة الى شراء السلع المصنوعة من الدول الاستعمارية . هذا الى أن التصنيع يحدث تغييرا أساسيا فى مركز أفريقيا داخل النظام الاقتصادى العالمى .

وخلاصة القول أن التصنيع هو وحده الذى يستطيع أن يغير طبيعة الاقتصاد القومى ، ويرفع الكفاية الانتاجية للعاملين ومستوى المعيشة ، ويحرر البلاد الافريقية من

التبعية الاقتصادية . ويجب أن يركز التصنيع على تنويع الصناعة .

لمحة تاريخية عن ظروف التصنيع الإفريقي :

لما كانت افريقيا قد بدأت التصنيع بعد الدول الأخرى ففي وسعها أن تنتفع بخبرتها وتجاربها الصناعية فتختار أنسب الطرق والوسائل . ولكن الظروف التي تعيش فيها افريقيا في الوقت الحاضر تختلف اختلافا واضحا عن الظروف التي حدثت فيها الثورة الصناعية في بلاد أوروبا الغربية ، وحركة التصنيع في الاتحاد السوفيتي .

والاختلاف الأساسي يتمثل في المستوى المبدئي للتنمية لـ البلاد المذكورة عند بدء التصنيع وذلك في وقت تبوأ فيه مقام السيادة في العالم . أما الدول الإفريقية في الوقت الحاضر فقيت بدأت السير في هذا الطريق بدون تنمية اقتصادية كافية وهي مضطرة الى شراء المعدات وأدوات الإنتاج من الخارج ، وإلى زيادة الصادرات لدفع أثمان هذه البرادات .

وتختلف امكانيات أفريقيا لتمويل تنميتها الاقتصادية عن امكانيات دول أوروبا الغربية لأن هذه الدول ضاعفت المصادر الداخلية لتكديس رأس المال بنهبها خيرات المستعمرات بما فيها المستعمرات الافريقية . وكان تصدير الذهب والماس والتوابل والعبيد مما ساعد على سرعة التنمية الصناعية في بريطانيا وفرنسا وتأخير التنمية الاقتصادية في أفريقيا .

وان تخلف الدول الافريقية ليعوق جهودها لتجميع رأس المال اللازم للاستثمار في الصناعة . وأكثر من ذلك أن الدول الاستعمارية لا تزال تستنزف ثروتها وان تغيرت الوسائل التي يتم بها هذا الاستنزاف . وان تدفق رؤوس الأموال والمعونات الأجنبية على الدول الافريقية لا يعوض الخسائر التي تمنى بها بسبب عدم تكافؤ التبادل التجاري في السوق العالمي وبسبب استغلال الشركات الأجنبية .

ويتم تصنيع أفريقيا في وقت وصلت فيه التكنولوجيا والقوى الانتاجية الى مستوى أعلى منه في القرن التاسع عشر . ويبان ذلك أن إنجلترا بدأت التصنيع في الوقت الذي تم فيه اختراع الآلة البخارية أما أفريقيا فهي تبنى تنميتها

الصناعية على الكهرباء . ولهذا تأثير مزدوج على البلاد الافريقية فالتصنيع المبني على أحدث وسائل الانتاج من شأنه أن يضاعف من سرعة التنمية الاقتصادية فيها ويهيء الأسباب للانتقال من الاقتصاد شبه الطبيعي الى الانتاج الآلى الكبير ، وتخطى المراحل الوسطى للتنمية ، وفى وسع التكنولوجيا والمصانع الجديدة - اذا أتيحت لها الظروف الاجتماعية والسياسية المواتية - أن تساعد الدول الافريقية على تجنب التنمية الرأسمالية .

ولكن التكنولوجيا والمصانع الحديثة - من جهة أخرى - تصطدم بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة فى البلاد الافريقية وتعقد عملية التصنيع كلها تعقيدا كبيرا ولاسيما فى مراحلها الأولية ، اذ تتطلب هذه الفنون انتاجا كبيرا وهذا يتطلب نفقات كبيرة مما يسبب مشكلة صعبة للدول الافريقية بسبب افتقارها الى الموارد المالية والمادية وضيق السوق المحلى . يضاف الى ذلك أن الآلات الجديدة تتطلب رجالا مهرة لادارتها وتشغيلها فى حين أن البلاد الافريقية ليس فيها من الفنيين الا قليل أو لا أحد منهم على الاطلاق .

وفي صدد الكلام عن الظروف الاقتصادية والفنية اللازمة للتنمية الاقتصادية في البلاد الافريقية يجب علينا أن نشير الى الظروف السياسية لأن هذه الظروف هي التي تحدد في النهاية ضرورة التصنيع وامكانه في معظم البلاد الافريقية . وايضاح ذلك أن تنمية الصناعة الوطنية والأخذ بسياسة التصنيع كوسيلة لتغيير الأوضاع الاقتصادية القومية لاتتسنى الا بعد التحرير السياسى للمستعمرات السابقة . وقد أدى نجاح حركة التحرير القومى وظهور الدول الافريقية المستقلة الى خلق الظروف الملائمة للمرحلة التالية الا وهى الاسراع بالتنمية الاقتصادية عن طريق التصنيع .

ولا يعزب عن البال أن أفريقيا بدأت التصنيع فى موقف دولى يختلف كثيرا عنه حين بدأ الاتحاد السوفيتى السير فى هذا الطريق ، ففي أوائل العقد الرابع من هذا القرن كان من المستحيل على الاتحاد السوفيتى - وهو يبنى مشروعاته الصناعية الضخمة - أن يفكر فى أى مساعدة من الدول الرأسمالية فاضطر ازاء سياسة التطويق المعادية أن يشتري بالذهب الحرام يلزمه من الآلات والمعدات أو يصنعها بنفسه .

ولاشك أن الدول الأفريقية تجد نفسها اليوم في موقف أفضل . ذلك بأن وجود الدول الاشتراكية ونمو قوتها الاقتصادية يفتح آفاقا جديدة أمام التنمية الصناعية في أفريقيا . من ذلك أن الدول الاشتراكية تقدم لأفريقيا معونة منزهة عن الغرض في هذا المجال ، ثم إن إمكان الحصول على الآلات ومواد البناء من الدول الاشتراكية من شأنه أن يحطم الاحتكار الصناعي للدول الرأسمالية . ولذلك اضطر حكام المستعمرات بالأمس أن يغيروا خططهم وأن يتساهلوا بعض الشيء مع الدول الأفريقية في النواحي الاقتصادية .

وهم إذ يفعلون ذلك على مضض ، إنما يريدون الإبقاء على سيادتهم الصناعية . ولذلك اخترعوا وروجوا نظريات مختلفة لمعارضة سياسة التصنيع التي تسير عليها الدول الأفريقية وغيرها من الدول النامية . وخلاصة هذه النظريات أنه في عصر الطاقة الذرية ، والأجهزة الالكترونية ، والإنسان الآلى ، والتقسيم الدولي للعمل ، يتعذر على الدول الجديدة أن تنشئ صناعاتها الخاصة لإنتاج الآلات والأجهزة الحديثة الغالية الثمن التي يمكن شراؤها من الدول المتقدمة .

ويقولون ان الدول الافريقية يجب أن تركز اهتمامها على تحسين زراعتها ذات المحصول الواحد .

ومن ذلك يتضح أن الدول الافريقية ستضطر أثناء قيامها بالتصنيع أن تواجه مختلف ضروب المقاومة من جانب الدول الاستعمارية .

خصائص التنمية الصناعية في افريقيا :

ان الهدف النهائي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا هو تحقيق الاستقلال الاقتصادي . غير أن اختيار أى نوع معين من المشروعات الصناعية يجب أن تقررته كل دولة في ضوء إمكانياتها الفعلية وأحوالها المادية . ويجب مراعاة الحكمة في استثمار رأس المال حتى يأتي بأكبر فائدة اقتصادية . ومن المهم تشغيل كل مشروع صناعي بحيث يأتي بربح ويستوعب الحد الأقصى من العمالة ، وانشاؤه بالقرب من مصادر المواد الخام والاسواق ، ويجب أن يعمل هذا المشروع على انهاض الاقتصاد القومى باعتباره جزءا لا يتجزأ منه .

ومن الخطر تخطى أى مرحلة ضرورية من مراحل التنمية

الصناعية أو من أى فرع آخر من فروع الانتاج . ولكن من الخطأ أيضا الاعتماد على التنمية الاقتصادية العشوائية . وذلك لأن مهام الثورة الوطنية الافريقية هي : الاسراع بالتنمية الصناعية والتقليل الى الحد الأدنى من المراحل المتوسطة فى عملية تحويل الدول الافريقية الزراعية الى دول صناعية .

ومع أن التصنيع فى أفريقيا قد دخل فى دور التنفيذ فانه لا يزال بطيئا ، وفى معظم البلاد لم يتعد المرحلة الأولية وهى مرحلة التصنيع الأولى للمواد الخام الزراعية ، وصناعة السلع الاستهلاكية لسد حاجة الاستهلاك المحلى .

وتهدف كثير من الدول الافريقية فى خططها الى وضع أسس التصنيع ، لكن الصناعات الثقيلة لم تقسم حتى الآن الا فى الجمهورية العربية المتحدة . ولا توجد صناعة الحديد الا فى الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية جنوب افريقيا وبروديسيا الجنوبية . وفى سنة ١٩٦٠ أُنشئت جمهورية جنوب افريقيا ٢١٠٠٠٠٠ رطل من الحديد الخام ، ١٩٠٠٠ رطل من سبائك الصلب . يقابل ذلك بنفس الترتيب

١٥٩ر٠٠٠ ، ٨٠ر٠٠٠ طن في روديسيا الجنوبية ثم ١٢٧ر٠٠٠ و ١٧٢ر٠٠٠ طن في الجمهورية العربية المتحدة . وتوجد مصانع صغيرة لصهر المعادن في نيجيريا وغيرها من البلاد .

وفي حين أن صناعة المعادن في الهند - مثلاً - تستطيع أن تسد ٢٥ ٪ من حاجة البلاد نجد النسبة في بلاد أفريقيا المدارية لا تتجاوز ٥ ٪ ومثل هذه الصورة تتجلى في انتاج الصناعات الكيماوية الاساسية . والخلاصة ان الدول الافريقية لا تزال تواجه في مجال التنمية الصناعية مشاكل كبيرة لم تحل حتى الآن .

ومن العوامل الأخرى الهامة في مجال التصنيع توافر القوة الكهربائية الرخيصة لإدارة الآلات ، ولذلك فإن قيام عدد من الدول الأفريقية ببناء محطات لتوليد القوة الكهربائية في الوقت الحاضر يعد أمراً ضرورياً .

وكان الاعتقاد السائد الى وقت قريب أن أفريقيا فقيرة في مصادر الطاقة ولا سيما مصادر الثروة المعدنية . فالفهم لا يستخرج على نطاق واسع الا في جمهورية جنوب أفريقيا

وروديسيا الجنوبية . وفى نيجيريا والكونغو (ليوبولدفيل)
وموزمبيق والجزائر والمغرب لا يتجاوز انتاج الفحم
٥٠٠ر٠٠٠ طن سنويا فى كل بلد من هذه البلاد .

ولكن التوسع فى التنقيب الجيولوجى قد أدى الى اعادة
النظر فى تقدير مصادر الطاقة فى افريقيا . فمذ أواخر العقد
الخامس من هذا القرن زاد انتاج البترول كثيرا لاسيما فى
المناطق الشمالية من القارة . وقد بلغت جملة انتاج البترول
فى ١٩٦٣ ما يزيد على ٥٠ مليون طن فى مقابل ٢٣ مليون طن
فى ١٩٦١ وبلغ مقدار ما استخرج من البترول ٢٤ مليون طن
فى الجزائر ، ٢٢ مليون فى ليبيا ، ٤ ملايين فى نيجيريا ، ٥
ملايين فى الجمهورية العربية المتحدة . ويستخرج البترول
أيضا بكميات قليلة فى جابون وأنجولا . وفى سنة ١٩٦٣
اكتشف البترول فى تونس وجمهورية جنوب افريقيا .

وان موارد القوة المائية فى افريقيا هى أعظم مصدر
لتوليد القوة الكهربائية وأنهارها الجارية ذات الشلالات -
نهر الزمبىزى ، والكونغو ، والنيجر والنيل والفولتا
والأورانج هى مصدر عظيم لتوليد القوة الكهربائية . وتملك

أفريقيا ما يزيد على ٢٠٪ من مجموع موارد القوة المائية في العالم ، ولكن ٢٪ فقط من القوة الكهربية فيها تستمد من القوة المائية ، وما عدا ذلك يستمد من محطات القوى الحرارية .

وفي ١٩٦١ بلغ مجموع انتاج افريقيا من القوة الكهربية ٤٣٠٠٠ مليون كيلو وات ساعة أى ما يعادل ١٧٥ ٪ من مجموع الانتاج العالمى . ويجب ألا يعزب عن البال أن ٩٠٪ من هذه القوة أنتجتها ٦ دول هى جمهورية جنوب افريقيا والجمهورية العربية المتحدة وروديسيا الجنوبية والكونغو (ليوبولدفيل) وجزائر والمغرب . ومن ذلك يتضح انه لا بد من بناء محطات اقوى في افريقيا من اجل التصنيع . ولذلك نرى معظم الدول الافريقية تخصص لهذا الغرض مبالغ ضخمة في خطط التنمية .

ومعروف ان انتاج القوة الكهربية واستهلاكها عملية تتم في وقت واحد لأن من خصائص هذه القوة أنه لا يمكن « تعليقها » أى خزنها لتستخدم في اليوم التالى مثلا . ولذلك يجب أن تبنى محطات القوى ولا سيما الكبيرة منها في نفس

الوقت الذى تبنى فيها المشروعات الصناعية المعتمدة على هذه المحطات . وان مشروع أسوان فى الجمهورية العربية المتحدة ومشروع اكوسومبو فى غانا لهما مثلاً لهذا التعاون بين الصناعة والكهرباء :

ومن مهام التنمية الصناعية فى البلاد الافريقية ان تحل عددا من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية فيها ولا سيما العجز المزمن فى ميزان التجارة وفى ميزان المدفوعات وهو العجز الذى ورثته هذه الدول من الاستعمار ،

ان الدول الافريقية تكاد تعتمد اعتمادا تاما على استيراد السلع الصناعية . واذا أرادت هذه الدول ان تنمى مصادر الطاقة ووسائل النقل والصناعة وجب عليها أن تحصل على مقادير كبيرة من الآلات والمعدات والهيكل المعدنية والآلات التشييد والبناء . ثم ان ارتفاع دخول السكان يخلق طلبا على السلع الاستهلاكية يزداد يوما بعد يوم وهذا يؤدى الى زيادة استيراد السلع المصنوعة . وقد لوحظ فى عدد من البلاد بعد الحرب أن العملة الصعبة التى تعود عليها من الصادرات تتضاءل بصورة مطردة واذا انضم الى ذلك هبوط أسعار

الصادرات نشأت عقبة خطيرة في سبيل دفع أثمان الواردات
ولذلك فإن معظم الدول الأفريقية مضطرة الى تخفيض
وارداتها .

ولما كانت الأحوال التجارية غير ملائمة في السوق العالمى
فإن بعض الدول تسعى الى الاستغناء عن الواردات بانتاج
السلع المحلية . ولذلك زاد الانتاج المحلى من بعض الأصناف
مثل السكر ، والسجائر والمنسوجات والأحذية والأواني
المنزلية المصنوعة من الألومنيوم الخ . ومن مزايا الانتاج
المحلى للسلع الاستهلاكية بقصد الاستغناء عن السلع
المستوردة أنه يتيح للدول الافريقية تحقيق الأغراض الآتية:

١ - تخفيف وطأة الاعتماد على مصادر التموين الأجنبية .

٢ - زيادة العمالة في مجال الانتاج .

٣ - توسيع نطاق السوق المحلى لتصريف المنتجات الزراعية
المحلية .

٤ - زيادة عدد عمال الصناعة .

وفضلا عن ذلك فإن الانتاج المحلى للسلع الاستهلاكية يسمح للدول الأفريقية بأن تستخدم سلعها التصديرية في شراء المصانع والمعدات وأن تزيد من استثمار رأس المال في الصناعة ، وبذلك تزيد من سرعة تنمية القوى الانتاجية القومية .

وقد بدأت التنمية الصناعية التى تهدف الى الاستغناء عن استيراد السلع الاستهلاكية منذ عهد قريب فى الدول الأفريقية ولكنها لا تزال مشكلة صعبة فى معظم الدول ، لأن جزءا كبيرا من ايراد الصادرات لا يزال ينفق على شراء سلع استهلاكية من الخارج يمكن صنعها محليا . والدليل على ذلك ان نسبة السلع الاستهلاكية الى مجموع الواردات تزيد على ٥٠ ٪ فى المتوسط بالقارة الافريقية وهذا معناه ان هذه النسبة أعلى بكثير فى بعض البلاد .

ومع ذلك يجدر بنا أن ننظر الى تنمية الصناعة الخفيفة بقصد الاستغناء عن استيراد السلع الاستهلاكية على أنه اجراء مؤقت أو مرحلة متوسطة لا على أنه هدف نهائى . ان انصاعة الاستهلاكية — على أهميتها فى الوقت الحاضر —

لا تحل بأى حال مشكلة الاستقلال الاقتصادى . وإذا اقتصرَت البلاد الافريقية على تنمية الصناعة الخفيفة فانها ستظل متخلفة عن الدول المتقدمة .

وبفضل ما تكتسبه البلاد الافريقية من خبرة فى تنظيم الصناعة الخفيفة وتدريب الموظفين الوطنيين وبناء مواردها المادية فانها لن تلبث أن تصل الى النقطة التى تحتم عليها انشاء الصناعة الثقيلة : الصناعات المعدنية والصناعات الكيماوية الاساسية وصناعة الآلات والأجهزة الالكترونية . وهذه هى الفروع الرئيسية للصناعة الثقيلة التى ستكون البلاد الافريقية من أن تغير أوضاعها الاقتصادية فتتحول الى بلاد صناعية زراعية وبلاد صناعية . وفضلا عن ذلك فان صناعة الآلات والصناعات المعدنية والكيماوية والمواد التى يصنعها الانسان بيديه - كل ذلك سيفتح أمام السكان آفاقا واسعة للعماله المنتجة ، ويكفل سرعة التنمية الوطنية ، وزيادة الدخل القومى .

وليس ثمة حاجز بين انشاء الصناعة الخفيفة والصناعة الثقيلة لا يمكن تخطيه . وإذا كانت البلاد الافريقية بوجه

عام في طريقها الى حل مشكلات المرحلة الأولى من التصنيع ،
فإن بعضها يرسم الخطط لاقامة الصناعة الثقيلة أو قد بدأ
أقامتها بالفعل ، ومن أمثلة ذلك مصنع الألومنيوم في غانا
ومصنع الكيماويات في السنغال وهو يستخدم المواد الخام
المحلية ، ومعامل تكرير البترول التي يجري انشاؤها أو تعمل
بالفعل في كثير من البلاد .

والبلاد الأفريقية في حاجة الى بذل الجهود المضنية
الدائبة لرفع الكفاية الانتاجية للعاملين حتى يتسنى لها أن
تسد الهوة الاقتصادية التي تفصل بينها وبين الدول المتقدمة
ويمكن تحقيق ذلك بوسيلتين أساسيتين :

١ - رفع المستوى العلمى والفنى للعاملين من أصحاب
الدخول .

٢ - احلال الآلات محل الأعمال اليدوية .

ولا جدال أن الصناعة من أهم العوامل الحيوية في رفع
الكفاية الانتاجية للعاملين ، اذ كلما ازداد عدد الأفراد العاملين
في الصناعة ، ازداد عدد الذين يعملون بالآلات وبالتالي ازداد

معدل الكفاية الانتاجية للعاملين . يضاف الى ذلك أن مستوى التنمية الاقتصادية والقدرة على تزويد الاقتصاد القومى والآلات الزراعية والجرارات والأسمدة المعدنية والروافع ووسائل النقل الخ كل ذلك من شأنه أن يرفع الكفاية الانتاجية للعاملين فى النواحي الأخرى مثل الزراعة والهندسة المدنية والنقل . ولذلك يجب أن ننظر الى التصنيع نظرة أوسع . فليس هو مجرد وسيلة للتنمية الصناعية فحسب بل هو أيضا وسيلة لاعادة تنظيم الوضع الاقتصادى كله ، وغمر جميع نواحي الحياة الاقتصادية بالآلات ، ورفع الكفاية الانتاجية للعاملين .

ومهما بلغت أهمية الآلات فان الانتاج الصناعى لا يتم الا بالتفاعل بين الآلة والعامل . ولا يزال الانسان هو العامل الايجابى فى الانتاج والآلة هى العامل السلبى ، وذلك يرغم التطور الخيالى فى الهندسة والآلات . والواقع أن التقدم فى الفنون التطبيقية الحديثة هو النتيجة التى تشهد بوجود السبب الا وهو تقدم الانسان .

ومن الوسائل التى يتبعها كثير من الدول الافريقية لرفع

تفاية العاملين التوسع فى نظام التعليم وتنظيم دراسات خاصة
وانشاء المدارس الفنية ، وايفاد المواطنين الى البلاد الأجنبية
بقتصد التدريب المهنى . وكل ذلك يؤدى بالتدريج الى رفع
المستوى الفنى للعاملين الوطنيين .

ولكن تنمية الصناعة الوطنية هى اكبر الوسائل لحل
هذه المشكلة لأنها هى التى تستطيع وحدها أن تنجب جميع
الرجال المهرة الذين تحتاج اليهم البلاد . والصناعة تهيب
الظروف المادية لحياة العمال المهرة والأخصائيين ولكن
الظروف الاجتماعية التقدمية لا بد من توافرها أيضا كمنع
الاستغلال والتوسع فى التعليم ، ووقاية الصحة ، وحقوق العمل
وهذه هى الظروف الأساسية التى تخلق العامل المنتج المبدع
الذى يستطيع أن يدير الآلة أو مجموعة من الآلات .

ومن مزايا الصناعة أنها تحل مشكلة اقتصادية واجتماعية
هامة الا وهى مشكلة البطالة التى تشتد وطأتها فى أفريقيا
عاما بعد عام . والسبب الرئيسى لازدياد البطالة فى المدن هو
تخلف التنمية الاقتصادية عن مسايرة الزيادة فى عدد السكان
يضاف الى ذلك أن ارتفاع مستوى المعيشة فى المدن يحفز

جمهور الفلاحين ولا سيما الجيل الناشئ الى الاقبال على
المدن بحثا عن العمل .

والواقع أنه يتعذر على الدول الأفريقية أن تحل مشكلة
البطالة في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة ، نظرا لأن انتشار
الزراعة وبطء التنمية الصناعية في ظل النظام الرأسمالي من
مأنه أن يزيد البطالة . وخير حل لهذه المشكلة هو التنمية
الصناعية في بلد يسوده النظام الاجتماعي التقدمي . والصناعة
اتت تقوم على رأس المال الخاص لا تؤمن المجتمع ضد
البطالة كما تدل على ذلك الحال في الولايات المتحدة اذ
يوجد فيها ملايين العاطلين . ولذلك أخذ كثير من رجال
الاقتصاد والسياسة الأفريقيين يدركون في ضوء هذه
الحقائق أن النتائج الاجتماعية والاقتصادية لحركة التصنيع
تتوقف على أسلوب التصنيع والمصالح التي يخدمها .

وهناك أسلوبان معروفان للتصنيع . فأما أسلوب أوروبا
الغربية وأمريكا الشمالية فقد تحقق عن طريق المشروع الفردي
الرأسمالي وحرية التعامل في السوق . وبينما جلب التصنيع
الثراء للرأسماليين جلب الخراب على صغار المنتجين في المدن

والقرى ودفع بهم الى هاوية التسول والاستجداء وهو اسلوب لم يحقق الا نتائج اقتصادية فقط لأنه أقام اقتصادا متطورا مبنيًا على الانتاج الصناعى الكبير ولكنه لم يحل المشاكل الاجتماعية على الاطلاق كمشكلة البطالة مثلا . ومع أن رقم العمالة ارتفع فى بلاد الغرب بارتفاع مستوى التصنيع فإنه لم تستطع اية دولة غربية أن تحقق العمالة الكاملة ، لأن البطالة من خصائص النظام الرأسمالى للمشروع الفردى .

وأما الأسلوب الآخر للتصنيع فهو الأسلوب الاشتراكى الذى يقوم على أساس ثابت من التخطيط المرسوم وذلك بفضل الملكية العامة لوسائل الانتاج وتوجيه الدولة فى الميدان الاقتصادى والاجتماعى . والتخطيط يشمل التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية . ويرتبط تخطيط التصنيع وتحديد معدل للتنمية فى جميع نواحي الاقتصاد ارتباطا وثيقا بمسائل العمالة وتدريب العاملين ووضع كل منهم فى المكان المناسب . ولا يمكن حل مشكلة العمالة حلا جذريا الا عن طريق التخطيط الكامل لأنه يحقق اكبر النتائج فى

الميدان الاقتصادى والاجتماعى ويرفع مستوى معيشة الشعب العامل . وصفوة القول أن التخطيط هو سر الاسلوب الاشتراكى وسر نجاحه الاقتصادى وتقدمه الاجتماعى ، وهو السر الذى أتاح للبلاد الاشتراكية ان تتخلص مرة واحدة والى الأبد من تلك الآفة الاجتماعية ، آفة البطالة وعواقبها الوخيمة .

وفضلا عن الفروق الاجتماعية الأساسية بين الأسلوبين الرأسمالى والاشتراكى فانهما يختلفان أيضا فى الزمن الذى يستغرقه كل منهما فى تحقيق التصنيع . فالأسلوب الرأسمالى قطع من عمر الزمن مسافة يزيد طولها على مائة عام فى حين أن الأسلوب الاشتراكى لم يستغرق سوى ربع هذه المدة . ومعدل نمو التصنيع والزمن الذى يستغرقه على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للدول الافريقية لأن المهمة الاقتصادية الرئيسية التى تواجه هذه الدول هى سد الثغرة الاقتصادية التى تفصلها عن الدول المتقدمة فى أقصر مدة ممكنة . وانه لمن صالح الدول الافريقية أن تمضى فى الطريق الاشتراكى بخطى حثيثة لا سيما وأن برامج معظمها ترفض الطريق الرأسمالى والأسلوب الرأسمالى فى التصنيع .

٣- القطاع العام والتخطيط الاقتصادى

ان السياسة التى تنتهجها الدول الافريقية المستقلة حافز قوى للتنمية الاقتصادية ، ففى كثير من هذه الدول قطاع عام يتسع نطاقه بسبب تدخل الحكومة الفعال فى مجال الاقتصاد الوطنى . فالدولة هى التى تملك وسائل الانتاج فى هذا القطاع والسلع التى ينتجها خاضعة للملكية العامة . وقد أصبح القطاع العام أداة هامة فى يد الحكومة للاسراع بالتنمية الاقتصادية والتصنيع والحيولة دون سيطرة رأس المال الأجنبى على الاقتصاد .

وهناك عدة أسباب تحتم ضرورة وجود القطاع العام منها رغبة الدول الافريقية فى تخطيط اقتصادها .. ومزايا التخطيط الاقتصادى واضحة من تجربة الاتحاد السوفيتى والبلاد الاشتراكية الأخرى ، فالتخطيط يمكن الدول الافريقية من تركيز جهودها ومواردها المادية على المهام الاقتصادية ذات الأهمية الكبرى ، وتفادى ضياع الثروة المادية والاسراع بالتنمية الاقتصادية . والدولة هى التى

تقرر كيف وأين تستخدم الموارد المادية وفي أى النواحي الاقتصادية تستثمر هذه الموارد .

وتكاد كل الدول الافريقية تأخذ بسياسة التخطيط الاقتصادى ، على أن التجربة في هذا المجال قد دلت على أنه لا فائدة ترجى من ذلك الا اذا كانت وسائل الانتاج الأساسية ونظام التوزيع في يد الدولة .

ولكن التخطيط ليس مجرد وسيلة من بين عدة وسائل اختيارية لتنمية الدول الافريقية ، بل لقد أصبح الوسيلة الوحيدة للاسراع بالتنمية الاقتصادية . وقد شرح سيكوتورى الحاجة الى التخطيط الاقتصادى في قوله « التخطيط أمر لا غنى عنه لأننا من الناحية الاقتصادية في حالة تعبئة قومية وبلدنا ليس متخلفا في التنمية بل هو بلد غير نام . ويجب أن نتذكر دائما هذا الفرق حتى نفهم مهمة التعبئة القومية الاقتصادية .. التخطيط ضرورى لا لداته بل لأنه مطلب من مطالب تطورنا الاجتماعى الذى يساير منهجنا السياسى » .

ولا يمكن أن تتحقق التعبئة الاقتصادية الا على يد دولة
تركز في يدها كافة المصادر الداخلية والخارجية لتجميع
رأس المال واستخدامه في التصنيع ومضاعفة الدخل القومي .

وبرامج التنمية في البلاد الافريقية وخطتها الطويلة
الأجل لا تقتصر على الاستثمارات الحكومية بل تتجاوز
ذلك الى استثمار رأس المال الخاص . ولكن ذلك يتخذ
شكل توصيات وليس الزاميا في أى خطة قومية . ولا يزال
الربح هو الحافز الأكبر للاستثمار في القطاع الخاص .

ومن ذلك يتضح أن التخطيط الاقتصادي الذي يسرع
بالتنمية الاقتصادية من ألزم الأمور لوجود القطاع العام
وتنميته . ومن العوامل الأخرى التى تحتم ضرورة التخطيط
الاقتصادى ضعف رأس المال القومى فى افريقيا . ويرجع
ذلك الى أن الاستعمار خرج من البلاد الافريقية دون أن
يترك فى يد الأفراد أى قدر كبير من رأس المال الوطنى . أما
رءوس الأموال الصغيرة المستثمرة فى مجال التجارة بصفة
خاصة فهى لا تستطيع تنمية الانتاج القومى الكبير أى انشاء
المصانع الحديثة واقامة تجارة قومية كبيرة ، ومشروعات

النقل والبناء وغيرها من المشروعات . وانما الدولة هي القوة الوطنية الوحيدة التي تستطيع الآن في افريقيا أن تعبىء الموارد اللازمة لتنمية الصناعة ، ومصادر الطاقة ووسائل النقل . ولهذا أصبحت تنمية القطاع العام أكبر وسيلة فعالة لتحرير الاقتصاد الافريقى من السيطرة الأجنبية .

وقد نما القطاع العام نموا سريعا فى عدد من البلاد الافريقية مثل غانا وغينيا ومالى والجمهورية العربية المتحدة والجزائر . ويرجع السبب فى ذلك الى أن القطاع العام شرط أساسى لبناء المجتمع الاشتراكى كما أنه يهدف بصراحة الى مكافحة الاستعمار والرأسمالية .

لقد برز القطاع العام فى افريقيا الى حيز الوجود ، وهو يزداد نموا بوسيلتين أولاهما : تأميم المشروعات الخاصة (ولا سيما الأجنبية) والأخرى ازدياد الاستثمارات الحكومية فى الاقتصاد القومى . ويقوم القطاع العام فى الجمهورية العربية المتحدة ، ومالى ، وغينيا ، والجزائر على البنوك والمشروعات الصناعية والتجارية التى تم تأميمها .

وقد سار القطاع العام في الجمهورية العربية في مرحلتين واضحتين بدأت أولاهما في يولييه ١٩٥٦ بتأميم قنطرة السويس ، وأعقب ذلك تأميم البنوك الأجنبية والشركات التجارية وشركات التأمين . وترتب على ذلك أن قام القطاع العام بدور حاسم في تمويل عدد من الصناعات وتصدير منتجاتها الى الخارج . وبدأت المرحلة الثانية في أواسط ١٩٦١ بتأميم المشروعات المملوكة للبورجوازية المصرية الكبيرة وجزء من المشروعات المملوكة للبورجوازية المتوسطة ، وتم تأميم كافة البنوك وشركات التأمين بالإضافة الى ٤٤ شركة صناعية وغير صناعية ، وساهمت الدولة بنسبة لا تقل عن ٥٠ ٪ في ٨٣ شركة مساهمة خاصة . وكانت نتيجة ذلك أن أصبحت الدولة تملك الآن ٩٠ ٪ من الصناعات الكبيرة ولم يبق في يد الأفراد الا تجارة التجزئة ومصانع الحرف اليدوية والمشروعات الصغيرة .

ويقوم القطاع العام أيضا بدور هام في اقتصاد غانا حيث يستخدم ٦٠ ٪ من مجموع العاملين أصحاب الأجور . وتشرف الدولة اشرفا كاملا على السكك الحديدية ، كما تشرف على ٧٥ ٪ من جميع الصادرات ، ٩٠ ٪ من أعمال

الانشاء والبناء ، ٥٠ ٪ من صناعة تعدين الذهب وتوليد القوة الكهربائية والائتمان التجارى ، وما بين ١٥ ٪ ، ٢٠ ٪ من الصناعة ، ١٥ ٪ من جميع الواردات (١) .

وكذلك أمت غانا الشركات الأجنبية كشركات تعدين الذهب وبعض الشركات التجارية ومع ذلك فان القطاع العام فيها يتسنع نطاقه بصورة أساسية عن طريق الاستثمارات الحكومية فى النواحي الاقتصادية الجديدة فى مجال الصناعة والتجارة ، ويتراوح نصيب هذا القطاع بين ٥٠ ٪ و ٦٠ ٪ من مجموع الاستثمارات السنوية .

وفى مالى أيضا يزداد القطاع العام نموا وقوة فقد استولت الحكومة على المؤسسة الكبيرة المسماة «لوفيس» دى نيجر» كما أمت النقل النهري ومحطات القوة الكهربائية والسكك الحديدية ، وأنشأت شركة حكومية للتصدير والاستيراد ، وأسست « بنك التنمية القومية » و « بنك مالى للتسليف والايداع » . وتملك الدولة أيضا شركة للنقل البرى وشركة خطوط مالى الجوية وعدة شركات صناعية .

(١) انظر غانا مرض الاقتصادى لسنة ١٩٦٢ . آخر ١٩٦٣ .

أما في معظم الدول الافريقية الأخرى فإن القطاع العام يقوم على وجه العموم بدور لا يكاد يذكر اذ لا يزال الانتاج كله أو أكثره في أيدي الأفراد . ولكن سيطرة الدولة الاقتصادية وتأثيرها في تنمية الاقتصاد القومي قد زادت زيادة محسوسة وأكبر السبب في ذلك هو قيام الدولة بالانتاج على نطاق كبير نسبيا . ومع شيوع الانتاج السلمى الصغير أصبحت الصناعة القائمة على الآلات الحديثة أداة اقتصادية هامة في يد الدولة . فضلا عن ذلك فإن سيطرة الدولة على القطاع الخاص لا تقتصر على حجم الأموال التى تساهم بها في هذا القطاع ، ولا على الاشتراك المباشر في الانتاج ، بل تتعدى ذلك الى السيطرة على التصدير وتنظيم الاستيراد . وتتجلى هذه السيطرة أيضا في المؤسسات الائتمانية والمالية التى أنشأتها الدولة .

هذا وسيطرة الدولة على الاقتصاد القومى قد تمارسها قوى سياسية مختلفة وبذلك تتخذ مفهوما اجتماعيا مختلفا كما يتجلى ذلك في مختلف الدول الافريقية . ففي جمهورية جنوب افريقيا نرى أن المفهوم الأساسى لنشاط الدولة الاقتصادى هو منح امتيازات اقتصادية لأصحاب المزارع

الأغنياء وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في الصناعة . أما في الجمهورية العربية المتحدة والجزائر وغينيا وغانا ومالي فإن السياسة الاقتصادية للدولة تختلف عن ذلك من حيث المبدأ إذ تتخذ الدولة من تشجيع القطاع العام والقطاع التعاوني في الاقتصاد وسيلة لتغيير الأوضاع الاجتماعية وتصفية آثار الاستعمار في الحياة الاقتصادية . ومن ذلك يتضح أن الاتجاه السياسي للأحزاب والدوائر الحاكمة هو الذي يحدد المفهوم الاجتماعي لنشاط الدولة الاقتصادي .

بيد أنه لا يتسنى دائما زيادة نشاط القطاع العام بالحد من نشاط القطاع الخاص ، حتى في حالة وجود ظروف سياسية ملائمة حيث يتولى نواب الشعب حكم البلاد ، فقد اضطرت بعض الدول المستقلة - في بعض الحالات - أن تعود إلى التجارة الخاصة بعد أن قررت احتكار بعض السلع المعينة كالسلع المستوردة إلى غينيا وصادرات الخشب في غانا . والعامل الأساسي الذي يعوق نمو القطاع العام والتخطيط الاقتصادي في هذه البلاد هو عناصر الفوضى في الانتاج الصغير والتجارة المحدودة والتخريب الاقتصادي الذي تقوم به الشركات الأجنبية .

لذلك رأيت بعض الدول الافريقية من المستحسن أن تكون هناك مرحلة انتقال تسمح فيها بقيام رأس المال الوطنى والأجنبى بمشروعات انتاجية صغيرة . ففى غانا مثلا توجد مرحلة انتقال مدتها ٢٠ سنة ، وحدد كوامى نكروما مفهوم هذه المرحلة فى هذه الكلمات « لكى يتسنى لنا أن نحقق أهدافنا الاقتصادية يتعين علينا أن نحافظ باقتصاد مختلط فترة من الزمن مع قيام قطاع عام وتعاونى قوى الى جانب القطاع الخاص . ويجدر بنا أن نقرر بجلاء أن أهدافنا الاشتراكية تتطلب أن يصل القطاع العام والتعاونى الى ذروة النمو لا سيما فى نواحى الانتاج الحيوية التى يعتمد عليها اقتصاد البلاد اعتمادا كبيرا وأكد ان غانا مصممة على توجيه الاقتصاد المختلط فى الطريق الذى يؤدى الى تحقيق أهدافها الاشتراكية . وطالب أولا بالعمل على تشجيع القطاع العام والتعاونى الى أقصى حد وثانيا بتنظيم الدولة لاستثمارات رأس المال مع اعطاء الأولوية للمشروعات الانتاجية ، وثالثا بحماية استقلال غانا وسياستها الاشتراكية وذلك بالاشراف على جميع ضروب الاستثمار الأجنبى وتحديد شروطه .

ويتوقف نمو القطاع العام في الدول الأفريقية على
على الامكانيات الفعلية لتكديس رأس المال . ولن تستطيع
الدولة أن تمارس سلطتها في الحد من نشاط القطاع الخاص
والانتقال نهائيا من التعاون والتنافس معه الى تصفيته
والقضاء عليه الا حينما تكسب الثروة المادية وتهيمن على
نظام التوزيع .

وأمام القطاع العام آفاق أوسع من القطاع الخاص
لتكديس المال وتجميعه ، وذلك للأسباب الآتية :

أولا - في وسع الدولة أن تكسب قدرا كبيرا من
الانتاج الفائض الذي يتوافر في القطاع الخاص ، وذلك
باحتكار الدولة لتصدير المنتجات الأساسية .

ثانيا - فرض ضرائب على جزء كبير من الأرباح التي
تحققها الشركات الكبرى المملوكة لرأس المال الأجنبي . ففي
غانا مثلا تدفع الشركات الأجنبية ضريبة قدرها ١١ شلنا عن
كل جنيه على الأرباح التي يعاد استثمارها في البلاد ،
١٣ شلنا (أو ٦٥ ٪) على الأرباح التي ترسل الى الخارج

ثالثا - كلما ازداد الجهاز الحكومى قوة ، وأحكمت الدولة اشرافها على الاقتصاد ازداد عدد الشركات والتجار الذين يدفعون ضرائب مباشرة وغير مباشرة عن طريق منح التراخيص وغيرها من أنواع الضرائب .

وأخيرا حصول الدولة على دخول وأرباح من المشروعات والشركات الحكومية . وكذلك يتلقى القطاع انعام فى الدول الافريقية مساعدات متصلة من الدول الاشتراكية فى صورة معونة فنية وقروض عينية وتقنية . وقد أصبح رأس المال الأجنبى أكثر استعدادا لمنح قروض للدول الافريقية بدلا من ان يخاطر بالاستثمارات المباشرة وذلك نتيجة لضروب التعاون الجديدة بين البلاد الاشتراكية والدول الافريقية والسياسة التى تسير عليها الدول الأخيرة .

٢ - التمويل والمعونة الأجنبية

تواجه معظم الدول الافريقية هذه المشكلة العاجلة وهى اجتذاب رأس المال الأجنبى وهى مشكلة ترجع الى

التركة الثقيلة التى خلفها الاستغلال الاستعماري الطويل ذلك الاستغلال الذى أدى الى عجز الدول الناشئة عن حل مشكلات التنمية القومية . وعلى الرغم من أن هذه الدول تملك موارد طبيعية كافية ، وطاقة كبيرة من الأيدي العاملة فانها لا تستطيع أن تستخدم الا جزءا يسيرا منها . ويرجع ذلك الى أن الدول النامية تفتقر الى التكنولوجيا الحديثة ، وأن دخلها من الصادرات لا يكفى لاستيراد المصانع والمعدات المطلوبة ، فضلا عما تعانيه هذه الدول من نقص شديد فى عدد الفنيين والاختصاصيين من أهل البلاد .

واذا نحن أنعمنا النظر فى موقف الدول الافريقية النامية وجدنا أنه اذا أرادت أن تتخلص من الاعتماد الاقتصادى على الاستعمار فى وقت وجيز ، وجب عليها أن تضاعف معدلات التنمية الاقتصادية فيها حتى يتسنى لها أن تسد الهوة الواسعة التى تفصل بين مستوى التنمية فيها ومستواها فى دول أوروبا وأمريكا الشمالية . وهذا بدوره يتطلب تجنيب رأس المال بنسبة عالية جدا وهو الأمر الذى يتوقف — فى حالة الدول الافريقية — على دخلها القومى . وقد اتضح

أنه حتى إذا تم تجميع رأس المال بنسبة تعادل النسبة الموجودة في الدول المتقدمة فإنه لن يكفى لمضاعفة سرعة التنمية في البلاد الأفريقية بدرجة محسوسة . والدليل على ذلك أنه إذا تم تكديس الدخل القومى بنسبة متساوية في السودان وبريطانيا كان ما يخص الفرد الواحد ٣ دولارا ، في السودان ، ٤٠ دولارا في بريطانيا . وقد تتسع الهوة أكثر من ذلك . وقد دلت التجربة على أن الدول الأفريقية عاجزة عن تكوين رأس المال وتجميعه بدرجة تعادل درجة الدول الصناعية ، وذلك بسبب انخفاض اجمالى الناتج القومى فيها .

وهناك أسباب أخرى تدعو الى ضرورة المعونة المالية والفنية والاقتصادية . من ذلك أن الدول الأفريقية يجب أن تطور اقتصادها على أساس الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة واستخدام أحدث الآلات والمعدات التى توصل اليها العلماء والمهندسون . ولكن المصانع والمعدات الحديثة لا يمكن الحصول عليها الا من الدول الأجنبية . وهنا نجد مشكلة نقص رأس المال تتخذ اتجاها جديدا اذ تتحول من مشكلة نقص في رأس المال المطلوب تجميعه الى مشكلة

نقص جديد في رأس المال الا وهو نقص العملة الأجنبية
اللازمة لتسديد ثمن المصانع الجديدة .

ويلاحظ أيضا أن دخل الدول الافريقية من الصادرات
لا يغطي الا جزءا مما تحتاجه من العملة الصعبة . يضاف
الى ذلك أن ذلك الجزء نفسه يميل الى الانكماش بسبب
الارتفاع الشديد في أسعار ما تشتريه الدول الافريقية من
سلع صناعية والانخفاض الشديد في أسعار ما تبيعه من
منتجات أولية ومواد غذائية . وقد رسم لنا مؤتمر جنيف
للتجارة والتنمية المنعقد في سنة ١٩٦٤ صورة واضحة
للخسائر التي تمنى بها الدول النامية . من جراء تجارتها مع
الغرب ، القائمة على النهب والسلب .

هذا الى أن المعونة الفنية والمالية لازمة للدول الافريقية
بسبب حاجتها الى تدريب مواطنيها من الاختصاصيين على
الاستفادة من مزايا المخترعات الهندسية والعلمية الحديثة
وتنظيم الانتاج على نحو يكفل سرعة التنمية الاقتصادية .

وتعترف جميع الدول الافريقية بحاجتها الفعلية الى

- المعونة الأجنبية كما يتضح من خطط التنمية في غانا ونيجيريا والسودان وتنجانيقا ، فكلها تستهدف تمويل عدد كبير من مشروعاتها من الدول الأجنبية .

وهناك صورتان لتدفق رأس المال الأجنبي هما الاستثمارات الخاصة أو المعونة الحكومية للدول الأفريقية النامية .

وقد ظل أصحاب الاحتكارات في الدول الاستعمارية بأوروبا وأمريكا يستثمرون أموالهم في البلاد الأفريقية منذ زمن طويل ، ثم تدفقت رؤوس الأموال الأجنبية على أفريقيا بعد الحرب . وتدل الإحصاءات الأمريكية الرسمية على أن الاستثمارات الخاصة المباشرة للولايات المتحدة وحدها ارتفعت من ٢٨٧ مليون دولار في ١٩٥٠ إلى ١٠٠٠ مليون دولار في ١٩٦٠ ، على أنه يجدر بنا القول بأن الولايات المتحدة لا تزال متخلفة كثيرا من هذه الناحية عن بعض الدول الاستعمارية القديمة ، فمثلا وصلت الاستثمارات الفرنسية الخاصة إلى أكثر من ٤٠٠٠ مليون دولار بين سنتي ١٩٤٧ و ١٩٥٨ .

ولا نزاع في أن الاستثمارات الأجنبية الخاصة تشجع التنمية الاقتصادية الى حد ما ، ولكنها أيضا تجلب كثيرا من انواقب الوخيمة . من ذلك أن تغلغل رأس المال الأجنبي في الاقتصاد القومي يزيد من اعتماد الدول الأفريقية على الاستثمار ، وهو أمر يتعارض مع ما تسعى اليه من الاستقلال الاقتصادي . أضف الى ذلك أن رأس المال الأجنبي لا يستثمر الا في النواحي الاقتصادية التي تدر أعظم ربح وبخاصة الصناعة الاستخراجية . ونتيجة ذلك ستزاف ثروة افريقيا المعديّة وارسال الأرباح الى الخارج بنسبة تفوق نسبة الاستثمارات الجديدة .

والدليل على ذلك أن الولايات المتحدة صدرت من رأس المال الخاص من سنة ١٩٥٣ الى ١٩٦٢ ما قيمته ٥٠٠ مليون دولار للاستثمار المباشر في الدول النامية وفي نفس هذه المدة أرسلت الاختكارات الامريكية الى الوطن ١٤٤٠٠ مليون دولار قيمة الأرباح الخاصة باستثماراتها في آسيا ، وافريقيا ، وامريكا اللاتينية . ومن ذلك يتضح بجلاء أن الفرق بين المبلغين وهو ١٠٠٠٠ مليون دولار في السنوات العشر أو ١٠٠٠ مليون دولار

في السنة هو صافي خسارة الدول النامية من العملة الأجنبية . وهذا ضرب من امتصاص الدماء المقرون بشهوة الانتقام تتعرض له الدول النامية نتيجة أعمال السلب والنهب التي يقوم بها الرأسماليون الاحتكاريون من مصدري رءوس الأموال الى الخارج .

ولذلك تضطر الدول النامية الى أن تنفق نصيبا من دخل صادراتها يتزايد باطراد لتدفع للمستثمرين الأجانب فوائد القروض وأرباح الأسهم والسندات . ويؤخذ من تقرير خاص للأمم المتحدة يبحث في ميزان المدفوعات لثمانى دول افريقية أن هذا النصيب ارتفع من ٩٩ / في المئة من ١٩٥١ - ٥٥ الى ١١ / في المئة من ١٩٥٦ - ٥٩ والخلاصة أن ازدياد الاستثمارات الأجنبية يؤدي في النهاية الى نقص العملة الأجنبية في البلاد النامية .

ومن الواضح أن الدول الافريقية لا تستطيع في الوقت الحاضر أن تستغنى عن الاستثمارات الأجنبية تماما ، ولهذا فهي تشجعها في العادة ، وتنص فوائنها على ضمانات للمستثمرين الأجانب . وقد أبرمت بعض البلاد الافريقية

اتفاقيات مع الولايات المتحدة تتضمن ضمانات خاصة ، ومن جهة أخرى تتخذ بعض الدول اجراءات معينة للحد من نشاط رأس المال الأجنبي وأحكام الرقابة عليه بتخفيض الحد الأقصى لنسبة الأرباح التي يسمح بإخراجها من البلاد .

ومن الواضح في الوقت نفسه أن هذه الاجراءات وحدها لا تكفل تحقيق المهمة الأساسية في المرحلة الحاضرة وهي تحقيق الاستقلال الاقتصادي . ولذلك يجب اتخاذ اجراءات تكفل في النهاية سيطرة الدولة على المشروعات الاقتصادية الكبرى . ومن الأمثلة الجديرة بالذكر في هذا المقام جمهورية مالى التى نص أحد قوانينها الخاصة بالاستثمارات الأجنبية على أن يسلم الى الدولة مجاناً كل مشروع يقيمه رأس المال الأجنبي وذلك بعد مضي مدة معينة تكفل الحصول على الأرباح العادية . وهذا يوضح أنه ينبغي للبلاد النامية أن تجتذب رأس المال الأجنبي في صورة معونة حكومية تنصرف فيها حسبما يترأى لها .

لقد ظل الاستعمار ينهب خيرات الدول النامية أحقاباً طويلاً فهل كان عجباً أن ترى هذه الدول من حقها أن تحصل على معونة من الدول الاستعمارية ؟ انه لمن الحقائق الثابتة أن شعوب المستعمرات وشبه المستعمرات اضطرت الى تمويل البلاد الغريبة بآمالها وعمالها فمن حقها اليوم أن تطالب بتعويض جزئى على الأقل . ولقد أشار الرئيس عبد الناصر الى هذا المعنى فى المؤتمر الأول للدول الأفريقية المنعقد فى ٢٤ مايو ١٩٦٣ بأديس أبابا اذ قال « ان المعونة التى تقدمها اندول الاستعمارية السابقة الى الدول الافريقية هى واجب عليها وتعويض عن النهب الذى تعرضت ولا تزال تتعرض له الشعوب الاسيوية والافريقية . »

وهذا موقف يتفق مع مقتضيات العدل والانصاف . ولكن الدول الاستعمارية ترفض الاعتراف بهذا الحق الذى تطالب به الدول المتحررة وتحاول الدوائر الحاكمة فى الولايات المتحدة - وهى أغنى الدول الرأسمالية فى العالم - أن تخفض أو تحجب معونتها للدول النامية . وتسير الدوائر الحاكمة فى الدول الرأسمالية بأوروبا الغربية على هذا النهج نفسه .

بيد ان الدول الاستعمارية قد اضطرت - على مضض -
ان تمد يد المعونة الى الدول النامية بما فيها الدول الافريقية
التي تحررت حديثا ، اذ ظهرت عوامل سياسية جديدة على
المسرح الدولي منذ الخمسينات من القرن الحالي فأرغمت
الدول الاستعمارية على تغيير علاقاتها الاقتصادية مع
المستعمرات وشبه المستعمرات السابقة . وأهم هذه العوامل
عاملان حاسمان هما ١ - انهيار النظام الاستعماري
الرأسمالي ، ٢ - وقيام نظام اشتراكي عالمي .

فبانهيار النظام الاستعماري أصبحت الدول الناشئة
عاملا قويا في مجال السياسة الدولية ، ووضعت نصب عينها
تحقيق استقلالها الاقتصادي بالقضاء على التخلف الذي
غشيها أحقابا طويلا . ولذلك رأت الدول الاستعمارية ان
تجاهلها الصريح لما تبديه الدول المتحررة من اهتمام بالتنمية
الاقتصادية يعرض مصالحها للخطر في هذه الدول .

وفي الوقت نفسه أدى قيام النظام الاشتراكي العالمي الى
تغيير جذري في ميزان القوى ، في الصراع الناشب بين
النظامين الاقتصاديين الاجتماعيين المتعارضين . وأصبح

المعسكر الاشتراكي سنداً وظهيراً لحركة التحرير الوطني
وإدى ازدياد التعاون المثمر المتبادل بين البلاد النامية والدول
الاشتراكية إلى مواجهة الدول الاستعمارية بعلاقات اقتصادية
دولية من طراز جديد .

ومع أن الدول الاشتراكية لم تشترك في عملية النهب
الاستعماري فإنها قدمت عن طيب خاطر معونتها للدول
المتحررة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . وأدت هذه
المعونة المنزهة عن الغرض إلى رفع مكانة الدول الاشتراكية
في البلاد التي كانت خاضعة فيما مضى للعالم الرأسمالي .
وكانت المحاولات التي بذلها الاستعماريون لإحباط التعاون
الودي بين الدول المستقلة حديثاً والعالم الاشتراكي عاملاً
قوياً آخر دفع الاستعماريين إلى تقديم بعض المعونة للدول
النامية .

وفي ضوء هذه الحقائق يبدو أن المعونة التي يقدمها
انغرب إلى الدول النامية ما هي إلا تنازل اضطراري من جانب
الدوائر الحاكمة في الدول الاستعمارية التي عملت مع ذلك
على ربط هذه المعونة بمصالحها الخاصة .

فالاستعماريون يستخدمون المعونة في المقام الأول مكافأة على التساهل أو « حسن السلوك » من جانب رجال الحكم في بعض الدول الناشئة كسماحهم مثلاً بإقامة القواعد العسكرية . وقبل سنة ١٩٥٤ كانت المعونة الأمريكية للبلاد الأفريقية تافهة إذ بلغت ٦٥ مليون دولار خصصت لأربع دول خلال خمس سنوات (١٩٤٩ - ٥٣) ولكن بعد سنة ١٩٥٤ ضاعفت الولايات المتحدة اهتمامها بسياسة تكوين التحالف العسكرية ضد المعسكر الاشتراكي ، فقفزت المعونة الأمريكية لأفريقيا الى ١٢٥ مليون دولار خصص منها ٦٢ ٪ / لخمس دول أمدتها الولايات المتحدة بالسلاح والعتاد للقواعد العسكرية وأوفدت اليها مستشاريها العسكريين .

ومن أهم الأغراض التي يتوخاها الاحتكاريون الاستعماريون من تقديم المعونة هو التوسع في صادراتهم وتصدير رأس المال الخاص الى البلاد النامية . وهذا هو السبب في أن الدول الغربية حين تمنح المعونات تطلب من الدول المنتفعة بالمعونة امتيازات في أسواقها وخصومات

للمستثمرين . وسياسة السوق المشتركة خير شاهد على هذا
المبدأ .

وكذلك يستخدم الاستعماريون معولتهم اداة للضغط
المباشر على الدول المتحررة لارغامها على الكف عن اتخاذ
بعض الاجراءات الاقتصادية أو السياسية أو على العكس
اتخاذ هذم الاجراءات اذا اتفقت مع أغراضهم الاستعمارية .
والافريقيون على علم تام بتصرفات الاستعماريين في هذا
الشأن . وخير شاهد على ذلك معاقبة الولايات المتحدة لمصر
على تأميمها قناة السويس برفض تقديم المعونة لبناء السد
العالي بأسوان . ومثل آخر مشهور هو قيام فرنسا بفرض
حصار على غينيا حينما اختار شعبها الاستقلال بالاجماع
وهناك أيضا محاولات المانيا الغربية المتكررة لممارسة الضغط
على الدول الافريقية وتهديدها بحجب المعونة عن البلاد التي
تعترف بجمهورية المانيا الديمقراطية .

وكذلك تراعى الدول الاستعمارية مصالحها عندما تقرر
حجم المعونة التي تقدمها للبلاد النامية والسمة الرئيسية لهذه
المعونة هي تخصيص نسبة ضئيلة للتنمية الاقتصادية ونسبة

عالية جدا لما يسمى بالمنشآت العسكرية (١) . وفيما يلي
 - على سبيل المثال - بيان بنود المعونة التي يقدمها صندوق
 التنمية الأوربي (في المائة ، آخر مبنة ١٩٦٢) :

٤٢	النقل والمواصلات
٢٤٫٩	الزراعة والرى
٣٠٫٦	الخدمات الاجتماعية
٢٫٥	متنوعات

ومنه يتضح انه اذا فرضنا ان المعونة المشار اليها في بند
 « متنوعات » خصصت كلها للصناعة ، كانت النسبة الخاصة
 بالتنمية الصناعية لا تتجاوز ٢٫٥ ٪ .

ويمكن القول على وجه العموم بأن نصيب المعدات
 اللازمة للتنمية الصناعية في معظم البلاد التي تتلقى معونة من
 الدول الاستعمارية لا يتجاوز ٥ ٪ او ١٠ ٪ وحتى في بلد
 كالجمهورية العربية المتحدة التي سارت شوطا كبيرا في طريق
 الصناعة ، لم يتجاوز هذا النوع من المعونة ١٤ ٪ .

(١) الطرق والموانئ والسكك الحديدية والمواصلات .

ومن ذلك يتبين أن الاستعماريين أبعد الناس عن الاهتمام بمساعدة البلاد النامية على إنجاز المهمة الأساسية للتنمية الاقتصادية ألا وهي التصنيع . زد على ذلك أن الاستعماريين يمارسون في هذا المجال نوعاً من «تقسيم العمل» . وإيضاح ذلك أن معظم المعونة الحكومية يخصص للمنشآت العسكرية الخاضعة لسلطة الحكومة في حين أن المعونة المخصصة للتنمية الاقتصادية توجه إلى القطاع الخاص . وهكذا يبذل الاستعماريون قصارى جهدهم ليقوموا في البلاد النامية أوضاعاً اقتصادية مماثلة للأوضاع السائدة في البلاد الرأسمالية المتقدمة إذ تشرف الدولة على فروع الاقتصاد التي تدر أقل ربح خدمة لمصالح رأس المال الخاص الذي يسيطر على الإنتاج .

وهكذا تخدم المعونة الاستعمارية للبلاد المتحررة الأغراض الاستعمارية الذاتية ، وتهدف إلى دفع الدول الناشئة في الطريق الرأسمالي للتنمية .

ولكن إذا صرفنا النظر عن الأهداف الاستعمارية فإن كل دولار من معونة الاستعماريين لن يخدم أغراضهم ، لأن

الأيام التى استأثر فيها الاستعمار بالحكم والنفوذ قد مضت
واقضت . وإذا نحن أنعمنا النظر فى حقائق الأمور رأينا أن
الدور النعلى الذى يقوم به أى جزء معين من المعونة فى تنمية
بلد ما يتوقف على ميزان القوى بين الاستعمار من جهة ونظام
العالم الاشتراكى وحركة التحرير القومى من جهة أخرى
وهناك احتمالات متزايدة امام الدول النامية لان تنتزع
امتيازات جديدة من الاستعمارين وتحملهم على تغيير نوع
معونتهم وتعديل شروطها .

ان خطة الدول الاشتراكية فى تأييد الدول النامية على
جانب كبير من الأهمية . فالاتحاد السوفيتى يقدم معونة
للجزائر والجمهورية العربية المتحدة وكينيا وتونس ومالى
وغانا وغينيا والسودان والحبشة والصومال ، وقد أبرم
اتفاقيات بشأن التعاون الاقتصادى والفنى مع عدد من الدول
الافريقية الأخرى .

وتقوم معونة الدول الاشتراكية على مبادئ تتفق
اتفاقا تاما مع المصالح القومية للبلاد النامية ، فهى تقدم بشروط
سهلة وتتألف فى جوهرها من المصانع والمعدات التى تحتاج

اليها البلاد أشد الحاجة كما تسد الحاجات الأولية الأخرى .
وان مجرد وجود الدول الاشتراكية بصرفه النظر عن معوتها
المنزهة عن الغرض - ليتيح للدول المتحررة أن تتزع من
الاستعماريين ضروبا جديدة من التسهل والتنازل ، ونخرج
من ذلك بأن الدول المتحررة وهى تكافح الاستعمار لا تتلقى
من الدول الاشتراكية عونا مباشرا فحسب بل تلقى تأييدا
شبه مباشر كذلك .

وقد رحبت جميع الدول المتحررة بالمذكرة التى قدمها
الوفد السوفيتى فى مؤتمر جنيف للتجارة والتنمية واعتبرتها
تأكيدا جديدا لدور الاتحاد السوفيتى فى هذا الشأن .
وبفضل التأييد الودى الذى تبديه الدول الاشتراكية وعلى
رأسها الاتحاد السوفيتى تستطيع الدول النامية أن تستخدم
الاستثمارات الغربية فى مصالحها الوطنية . وهذا لا يعنى
بالطبع أنها يجب أن تعتمد على المعونة الأجنبية فقط ، لأن
كل ضرب من ضروب التنمية السليمة يجب أن يقوم على
موارد الأمة المادية والبشرية . ولكن الاستخدام الرشيد
لرأس المال الأجنبى فى مصالح انبلاد يمكن أن يجل بهذه

التنمية ويسرع بتحقيق الاستقلال الاقتصادي في البلاد
الأفريقية . ولا شك أن الكفاية والسرعة اللتين تستطيع بهما
الدول الأفريقية أن تنجز هذه المهمة الاقتصادية الكبرى
تتوقفان على ميزان القوى في العالم كله وفي داخل البلاد
الأفريقية كما تتوقفان على الدرجة التي تسهم بها أعمال
هذه الدول بروح الوحدة - وحدة أفريقيا ووحدة جميع
القوى التقدمية في العالم .

٥ - الوحدة من أجل الاستقلال الاقتصادي

مما لا شك فيه أن درجة التعاون المتبادل بين الدول
الأفريقية ستحدد ثروتها القومية وتقدمها الاقتصادي . ذلك
بأن التعاون بين الدول الأفريقية من أهم الوسائل لتنشيط
التنمية الاقتصادية في جميع أنحاء القارة .

وعندما استولى الاستعمار على القارة عمل على تفكيك
أوصالها سياسيا واقتصاديا . وآية ذلك أنه يوجد في أفريقيا
من الأقسام السياسية أكثر مما يوجد في القارات الأخرى
فمن بين بلادها البالغ عددها ٥٥ بلدا لا يوجد الا ثلاثة فقط

يزيد عدد سكانها على ٢٠ مليون نسمة وهي ليجيريا والجمهورية العربية المتحدة والحبشة ، و٢٥ بلدا يقل سكانها عن ٥ ملايين نسمة ، و١٣ أقل من مليون نسمة . وإذا قارنا بين أفريقيا وغيرها وجدنا على سبيل المثال أن متوسط عدد السكان في بلاد أمريكا اللاتينية هو ١١ مليون نسمة ، وفي آسيا ٤٣ مليون نسمة ، وتعد قلة السكان من العوامل التي تحدد الامكانيات الاقتصادية في الدول الافريقية . وطالما بقيت هذه الدول مقسمة فلن يتاح لكل دولة منها ولا للقارة مجعاء أن تنفض غبار التخلف الاقتصادي ،

وتحيد معظم الدول الافريقية في الوقت الحاضر توثيق أواصر التعاون الاقتصادي بينها ، ويعمل رجال الاقتصاد فيها وزعماءها السياسيون على اتخاذ الوسائل لتحقيق الوحدة الاقتصادية وقد تأسست منظمة الوحدة الافريقية في ١٩٦٣ بهدف تعزيز أواصر التضامن والتعاون بين الدول الافريقية والدفاع عنها . ولهذه المنظمة لجنة خاصة لبحث المسائل الاقتصادية والاجتماعية .

وتهتم الدول الافريقية بتحقيق الأهداف الآتية :

١ - تشجيع التجارة بين الدول الأفريقية وإنشاء سوق
أفريقية مشتركة .

٢ - التنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية ولا سيما في
الصناعة .

٣ - تدعيم بنك التنمية الأفريقي .

والى وقت قريب كانت العلاقات التجارية بين الدول
الأفريقية واهية العرى وكانت مقصورة على المنتجات
الزراعية . ويؤخذ من إحصاءات الأمم المتحدة أن التجارة
بين بلدان القارة في الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٥٧ لم تتجاوز
١٠ ٪ من تجارتها الخارجية . وكانت هذه النسبة أقل من
ذلك في بعض البلاد : ١ ٪ في ليجيريا و ٢ ٪ في سيراليون ،
وبين ٤ ٪ و ٦ ٪ في بلدان أفريقيا الغربية الأخرى . وكانت
روديسيا الجنوبية وجمهورية جنوب أفريقيا هما أشط
اندول في التجارة مع الدول الأفريقية الأخرى .

وبتحقيق الاستقلال السياسى اتسعت التجارة بين البلاد
الأفريقية واتخذت مفهوما جديدا . وقد زادت التجارة زيادة
ملحوظة من سنة ١٩٦٠ الى ١٩٦٢ بين الجمهورية العربية

المتحدة وبنينا ومالى والحبشة والصومال وليجيريا
والسودان .

والعقبة الكبرى فى سبيل التوسع التجارى فى القارة
الافريقية هو طبيعة صادراتها التى تتألف فى جومرها من
المنتجات الزراعية وغالبا ما تكون هذه المنتجات متشابهة .
ومما يعوق النمو التجارى أيضا سوء المواصلات فى القارة
ووجود اتحادات جمركية مختلفة ، وأنواع مختلفة من
العملة .

وتدرس منظمة الوحدة الافريقية فى الوقت الحاضر
امكان انشاء منطقة حرة للتجارة لافريقيا كلها ووضع تعريف
جمركية واحدة للواردات حماية للصناعة الافريقية . وكذلك
تدرس المنظمة انشاء صندوق مشترك لتثبيت أسعار المواد
الخام الافريقية وتحرير العملة الوطنية بالتدريج من التبعية
الأجنبية وايجاد منطقة للعملة لجميع دول أفريقيا . وستؤدى
هذه الوسائل الى توسيع نطاق التجارة فى داخل القارة
والتعجيل بالتنمية الاقتصادية فى البلاد الأفريقية .

ورغبة فى توسيع نطاق التبادل التجارى تقدم الدول

الافريقية بعضها لبعض كل معونة مالية تستطيع تقديمها ،
فمنحت غانا قرضا قدره ١٠ مليون دولار لغينيا كما أعطت
مالى مساعدة مالية تبلغ تسعة ملايين من الدولارات .
ومنحت الجمهورية العربية المتحدة غينيا قرضا قدره ١٨ مليون
دولار لمدة عشر سنوات بفائدة قدرها ٢.٥ ٪ فى السنة لدفع
ثمن السلع المصرية الصناعية .

ومن فوائد تنمية التبادل التجارى بين الدول الافريقية
أنها تعزز موقفها فى السوق العالمى ، وتقلل من اعتمادها على
الدول الاستعمارية ، وتهىء الأسباب للحصول على شروط
أفضل للتبادل التجارى مع الدول الغربية المتقدمة .

وللتعاون الاقتصادى بين الدول الافريقية أثر كبير فى
التنمية الصناعية . ذلك أن الأسواق المحلى فى معظم الدول
الافريقية ليس كبيرا بدرجة كافية ثم ان قلة السكان وانخفاض
مستوى الدخل ، وعدم التعامل النقدى فى تبادل السلع
بالريف يجعل القوة الشرائية ضعيفة . وحيال هذه الظروف
يتعذر على أى بلد أفريقى أن ينشئ بمفرده مشروعات
صناعية بمجهود أبنائه لأن هذه المشروعات تتكلف نفقات

طائلة ولا تكون مناسبة من الناحية الاقتصادية . وإذا أريد إقامة مصانع حديثة تستطيع القيام بالانتاج الكبير وجب أن يكون هناك سوق ذو حجم كاف داخل البلاد أو مجال لتصدير السلع الصناعية . ولما كانت معظم البلاد الافريقية لا تستطيع منافسة السلع الأمريكية أو الأوروبية في الاسواق الخارجية فإن أيسر الطرق أمامها هو توسيع سوق السلع الصناعية بأن تضم أسواقها الصغيرة بعضها الى بعض على مستوى القارة كلها أو على مستوى اقليمى .

وتستطيع أفريقيا بالجهود المشتركة أن تؤسس صناعات وطنية باستخدام مواردها المادية والبشرية على أحسن وجه ، ويتجنب الازدواج في المشروعات الصناعية . ولا شك أن الجهود المشتركة كفيلة بإنشاء المصانع ومحطات القوى وتحسين وسائل النقل ، وذلك بطريقة أيسر ونفقات أقل .

ولا يمكن أن تتم تنمية صناعية رشيدة بدون تخطيط الانتاج الصناعى فى نطاق القارة كلها وتنسيق خطط التنمية فى مختلف البلاد الافريقية . ولم يصبح هذا مسألة نظرية مجحضة ، بل لقد عملت كثير من الدول على حله

بطريقة عملية . من ذلك أن الكاميرون والكونغو (برازا فيل) وتشاد وجابون وجمهورية أفريقيا الوسطى قد اتفقت على الاشتراك في إنشاء معمل لتكرير البترول في جابون . كما اتفقت الكاميرون وتشاد على بناء مصنع للأسمنت . وقد عقد مؤتمر في يولية ١٩٦٤ اشتركت فيه توجو وداهومى والقولتا العليا والنيجر وناقشت فيه خططها الصناعية ونسقتها .

وهناك مشروع لإنشاء مصنع للحديد والصلب في افريقيا الغربية ، وقد ظل تحت الدراسة منذ أكثر من عام ولم يبق الا اختيار موقعه . وقد تبين أن إنشاء مصنع واحد ينتج ٧٠٠,٠٠٠ طن من الصلب سنويا يكفى حاجة أفريقيا الغربية من المعادن الحديدية . ويستخدم هذا المصنع من ٤٠٠٠ الى ٥٠٠٠ عامل . وتقدر التكاليف الكلية للمشروع ، بما في ذلك أفران الفحم الكوك ومصنع التجميع ، مبلغا يتراوح بين ٤٠ و٥٠ مليون جنيه . وسيقع هذا المصنع على ساحل نيجيريا أو غانا أو موريتانيا أو سيراليون أو ليبيريا ، وسيقرر اختيار المكان بعنة نهائية بعد دراسة مدى كفاية الانتاج .

ومن ظروف التعاون الاقتصادي الهامة في البلاد

الافريقية اشتراكها في استخدام الموارد المائية وتنميتها . وقد
نشرت توجو وداهومى الاشتراك في استخدام نهر مونو
الواقع على حدود البلدين . وبحث وزراء الاشغال العامة
في غينيا ومالى وموريتانيا والسنغال استغلال نهر السنغال .
واتفقت تسع دول هي غينيا ومالى وساحل العاج وداهومى
والنيجر ونيجيريا والكاميرون وتشاد والفولتا العليا على
الاشتراك في استخدام نهر النيجر . وتعقد الدول الواقعة في
حوض بحيرة تشاد اجتماعات منتظمة للبحث في استغلال
موارد البحيرة .

وكذلك يزداد التعاون بين الدول الافريقية في مجال
النقل وهي تدرس الآن انشاء خط حديدى يقطع القارة
عرضا .

وقد وقع وزراء المالية في ٢٢ دولة افريقية اتفاقا لانشاء
بنك التنمية الافريقى وذلك في أغسطس ١٩٦٣ بالخرطوم .
وبدأ البنك عمله في ١٠ سبتمبر ١٩٦٤ وفي شهر نوفمبر
ارتفع عدد الدول المشتركة فيه الى ٢٥ دولة ولا مشترك

فيه الا الدول الافريقية المستقلة ولا يشغل مناصبه الرئيسية
الا الافريقيون .

ويتكون رأس مال البنك البالغ قدره ٢٠٠ مليون دولار
من اكتتابات الأعضاء التي يتراوح حدها الأدنى والأقصى بين
مليون دولار ، ٣٠ مليون دولار حسب اجمالى الدخل
القومى ، وحصيلة الضرائب والصادرات فى الدول الأعضاء .
ويتوقف عدد الاصوات فى مجلس الادارة على قيمة الاكتاب
ويجب أن يدفع نصف رأس المال فى غضون خمس سنوات
ويدفع الباقي عند الطلب . وللبنك أن يعقد قروضا أجنبية
ولكن ليس لغير الافريقيين حق الاشتراك فى رأس ماله
والغرض من هذا الشرط ومن اقتصار المساهمين والمديرين
على الافريقيين فقط هو ضمان استقلال سياسة البنك
وتحررها من نفوذ البيوتات المالية الأجنبية .

ولما كان هدف هذا البنك هو تعزيز التقدم الاقتصادى
والاجتماعى فى أفريقيا فانه يمول المشروعات الاقتصادية التى
تساهم فيها دول متعددة والتى تهدف الى تنمية اقتصادها
وتوثيق الروابط الاقتصادية بينها . والمقرر أن يصبح البنك

أيضا أداة لاجتذاب رؤوس أموال اضافية من مصادر خارجية بما في ذلك الاستثمارات الخاصة التي يتعهد البنك بضمانها .

وتتضمن الوحدة الاقتصادية الافريقية صورة ما من الاتحاد أو الاتصال السياسى الذى يحل مشكلات عديدة منها النزاع على الحدود والحواجز الجمركية وقيود العملة وتسهيل الاستثمارات الرأسمالية وتهيئة الأسباب للتخطيط الواسع الرشيد فى مجال الصناعة وفواحي الاقتصاد الأخرى. والخلاصة أن الجهود المشتركة تساعد على تقدم البلاد الافريقية كلها فى طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

واذا كانت الوحدة الافريقية وسيلة هامة للتنمية الاقتصادية ، فانها تعد فى الوقت نفسه أنجع وسيلة لحماية المصالح الوطنية من عدوان الاستعمار بنوعيه قديمه وجديده. ان الاستعمارين لم يتخلوا عن سياسة : «فرق تسد» ولذلك يسعون بمساعدة أذنابهم - الى عرقلة الوحدة الافريقية وينادون باستحالة انشاء سوق مشتركة للدول الافريقية كلها. ولكى يستغلوا أفريقيا اقتصاديا تراهم يوحّدون جهودهم

ورموس أموالهم للابقاء على انقسام أفريقيا سياسيا واقتصاديا،
فيقيمون شركات مشتركة لتصدير المواد الخام الافريقية ،
وبنوكا دولية يساهم فيها أصحاب الاحتكارات في فرنسا
والولايات المتحدة وألمانيا الغربية وسويسرا كما ينشئون
صناديق للمعونة المشتركة كالصندوق الذى أقامته بلاد
السوق المشتركة .. الخ .

وفى مواجهة سياسة الانقسام الاستعمارية أعلنت الدول
الافريقية التقدمية مبدأ الوحدة لأن وحدة العمل من شأنها
أن تغلق الباب فى وجه الدسائس التى يحيكها الاستعمار
القديم والجديد . والأمل وطيد فى أن تصبح منظمة الوحدة
الافريقية درعا قويا يرد كيد الاستعماريين وأعوانهم فى
نحورهم .

ولذلك أصبحت الوحدة بين البلاد الافريقية أمرا لا غنى
عنه لا للحصول على أقصى فائدة من مواردها الغنية فحسب
بل للتغلب على القوى التى تعمل على بقائها ذيو لا واتباعا
للدول الاستعمارية لتزويدها بالمواد الأولية .

وان حل هذه المشكلة لهو من اكبر المهام التى تواجه

الدول الافريقية ولكنها اذ تسعى لتحقيق هذه الوحدة تواجه عقبات وعراقيل من جانب الاستعماريين ومعارضة من بعض فئات الشعب . واذا كانت التنمية الاقتصادية لم تؤد حتى الآن الى تمييز واختلاف واضح بين طبقات الشعب فان الطريق الذى يجب أن يسلكه الاقتصاد قد أصبح مسألة هامة . ومن الواضح أيضا أن الدول الافريقية غير متفقة على اختيار هذا الطريق .

على أن فكرة الوحدة الافريقية القائمة على مقاومة الاستعمار تلقى كل يوم تأييدا جديدا . ولجأها على الرغم من العقبات الكثيرة فى طريقها يدل على أنها ليست فكرة مبتدعة ، بل ضرورة ملحة لاهياء القارة الافريقية وانهاضها.

ان مشكلة التنمية الاقتصادية ليست اقتصادية محضة لأن لها مضمونا اجتماعيا عميقا . وهى ترتبط ارتباطا وثيقا بالسياسة التى تنتهجها الحكومات الافريقية .

ولا ريب أن التقدم الاقتصادى هو أساس النهضة القومية للشعوب الافريقية ، فهو يعمل على ازالة الانقسامات القبائلية

ويقيم الأساس المادى لحماية مصالحها الوطنية من عوائد
الاستعمار واستغلال الاحتكارات الأجنبية . ولما كان هذا
التقدم هو أكبر سلاح فى يد الشعوب الأفريقية للتغلب على
التخلف الاجتماعى والثقافى فإنه يهم شعوب القارة جمعاء
ويوحد بين طوائف الشعب المختلفة : الفلاحين والمزارعين
والعمال والمثقفين والصناع وصغار التجار . وصفوة القول
أن المصلحة الوطنية للشعوب الأفريقية تتطلب سرعة التنمية
الاقتصادية .

وإذا أرادت الدول الأفريقية أن تنجز هذه المهمة الكبرى
فعليها أن تتخذ الوسيلة التى تكفل لها سرعة التنمية الاقتصادية
وهذا يؤدى الى ضرورة اختيار الطريق الذى تسير فيه
التنمية القومية . وهنا لرى أن الأغلبية الساحقة من الأحزاب
القومية فى البلاد الأفريقية وزعماءها والحكومات الجديدة
فيها تجبذ اختيار الطريق الاشتراكى فى التنمية ، وترفض
الطريق الرأسمالى ، لأنها تعتقد أن الاشتراكية هى أقصر
الطرق للتنمية .



الناشر

مؤسسة العصر الحديث

٢٠ شارع عدلى - القاهرة

و

مؤسسة ميچدونا رودنايا كنيجا

بجوسسكو

ظهر من هذه المجموعة الكتب الآتية :

- الفلسفة الماركسية - اللينينية - سلاح نظري في مجال التطبيق الاشتراكي
- شعوب العالم في عصر انهيار الرأسمالية
- التطور الاقتصادي للمجتمع الاشتراكي
- من تجربة العمل السياسي في الجيش السوفيتي

تحت الطبع :

- موجز جغرافية العالم الاقتصادية
- العنصرية سلاح ايدولوجي
- موجز تاريخ افريقيا
- موجز تاريخ الفلسفة

وباقى هذه المجموعة وعدده

96
667

Bibliotheca Alexandrina



0696495